

التحليل المكاني لخصائص القوى العاملة وأثرها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى لعام 2014

أ. م. د. جواد كاظم عبيد الحسناوي م. م. حميد وكاع سيسان الجياشي

جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات

المستخلص

تعد القوى العاملة عاملاً مهماً في دراسة الافاق التنموية لكافة المجتمعات وذلك من خلال التفاعل والتداخل المتبادل بين السكان والتنمية الاقتصادية اذ يمكن من خلال تحديد خصائص القوى العاملة معرفة نوع النشاط الاقتصادي وحجم القوى العاملة المقترحة له مستقبلاً، والقطاع الصناعي يعد رائداً في التنمية الصناعية باعتباره مصدراً للحركة والتغيير، اذ يتحدد معدل النمو الصناعي باعادة استثمار الارباح التي تتحقق في ذلك القطاع، وكشف البحث عن ارتباط وثيق بين المتغيرات (الخصوبة السكانية، دخل الاسرة، الحالة الزوجية، والتعليم) التي فسرت ما نسبته (94,9%) من الظاهرة المدروسة، وان القوى العاملة لم تستثمر امكاناتها المتاحة في تنمية الواقع الصناعي في محافظة المثنى.

Abstract

Manpower is an important factor in the study of development prospects for all communities through interaction and mutual interference between population and economic development as it can through the identification of Manpower properties knowledge of the type of economic activity and the size of the proposed its workforce in the future, the industrial sector is a pioneer in industrial development as a source of movement and change, as determined by the industrial growth rate to return profits to be realized in that sector investment, revealing Find a close association between variables (demographic

fertility, family income, marital status, and education), which interpreted the rate of (94.9%) of the phenomenon studied, and that the Manpower did not invest the available potential in the industrial reality in the province of Muthanna development.

اهمية البحث

تشكل خصائص القوى العاملة الحجر الاساس في قيام التنمية الاقتصادية وتحديداً التنمية الصناعية باعتبارها النافذة التي تطل على نوعية العاملة ومستوى تعليمهم فضلاً عن حجمهم ومهارتهم، وبالتالي امكانية الافادة من هذه الطاقات في دفع عجلة التنمية الى الامام.

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال التالي (كيف تؤثر القوى العاملة في التنمية الصناعية في محافظة المثنى؟) ويحاول البحث الاجابة عن التساؤلات التالية:-
1- هل هناك تباين واضح في خصائص القوى العاملة؟
2- ما واقع الصناعة في منطقة الدراسة؟
3- الى اي مدى استطاعت القوى العاملة استثمار امكاناتها المتاحة لتنمية القطاع الصناعي في منطقة الدراسة؟

فرضية البحث

تقتضى الدراسة وجود منظومة من خصائص القوى العاملة الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية تفاعلت مع بعضها وتداخلت في تأثيراتها افضت بالتالي الى تنمية الواقع الصناعي في منطقة الدراسة. اما الفرضيات الثانوية فهي كالتالي:

- 1- يوجد تباين في خصائص القوى العاملة في منطقة الدراسة.
- 2- توزعت الصناعات بمختلف فروعها في المحافظة.
- 3- ان القوى العاملة استثمرت امكاناتها جيداً في عمليات التنمية الصناعية.

هدف البحث

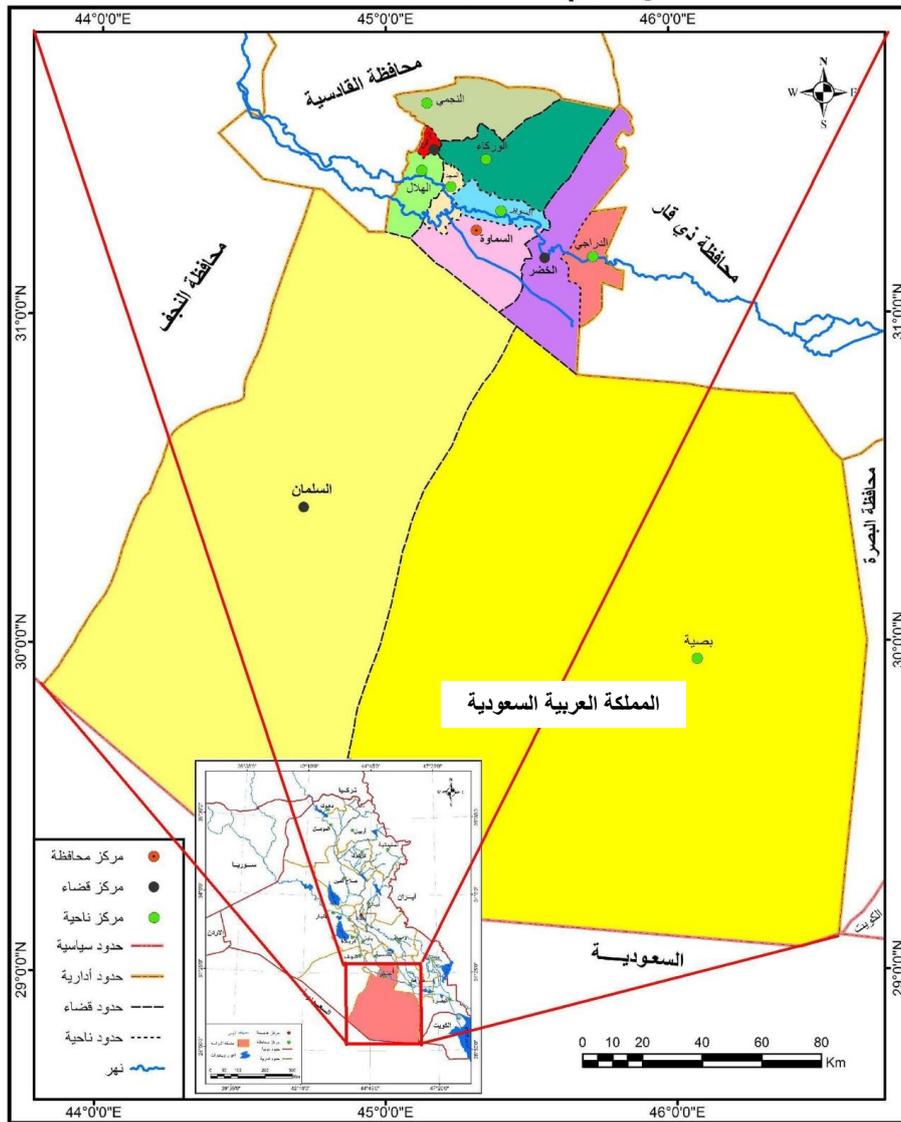
يهدف البحث الى دراسة خصائص القوى العاملة في محافظة المثنى والتعرف على مدى اسهامها في التنمية الصناعية وبالتالي الاقتصاد المحلي والوطني، متخذاً من وحداتها الادارية مجالاً للدراسة. ينظر الخريطة (1) وبغية الدقة والوضوح في النتائج والتوصل الى القوى الترابطية بين مؤشرات القوى

العامة والمقومات الجغرافية الحالية والمستقبلية، تم الاستعانة بالحاسبة الالكترونية واستعمال معادلة الارتباط المتعدد (بيرسون) ومعرفة قيم (P. value) فضلاً عن استعمال التحليل العاملي.

المبحث الاول/ تحليل احصائي لخصائص القوى العاملة واثرها في تنمية الواقع الصناعي
يهدف اعطاء صورة واضحة عن واقع واتجاهات ومستويات التنمية الصناعية. وстрاتيغيتها الاقليمية في محافظة المثنى، فقد ركزت منهجية هذا المبحث على عرض وتحليل واقع الالهية الاقتصادية الصناعية في حين ستناقش ستراتيغيتها واقتراح البدائل في المبحث الثاني.

الخريطة (1)

الموقع الجغرافي لمحافظة المثنى من العراق ووحداتها الإدارية



المصدر : عمل الباحثان اعتماداً على:

- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية بمقياس 1:1000000، بغداد، 2014.

جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ، خريطة محافظة المثنى الإدارية بمقياس 1:250000، بغداد، 2014.

1-1: تحليل واقع التنمية الصناعية في محافظة المثنى:

لاستجلاء صورة الواقع التنموي الصناعي في محافظة المثنى، ركزت الدراسة على عرض وتحليل الأهمية الاقتصادية لفروع النشاط الصناعي باستعمال مقياس (معدل الأهمية الصناعية)*، وعن طريق ملاحظة نتائج الجدول (1)، يظهر أنّ ثلاثة فروع صناعية تمثلت بالصناعات الانشائية والصناعات الغذائية والصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط، قد استأثرت بالمراتب الثلاث الأولى من إذ الأهمية، بمعدل (75%) من النسبة الكلية لمعامل الأهمية الصناعية، مقابل (25%) للفروع الصناعية الأخرى، أي ان الثقل الاقتصادي للمحافظة يتركز ضمن فروع صناعية محدودة، ومما تقدّم يظهر أن صورة الأهمية الصناعية من الناحية الاقتصادية تكشف عن الملاحظات التالية:

أ- انعدام التوازن في مؤشرات التنمية الصناعية المتوطنة في محافظة المثنى.

ب- ندرة وجود العلاقات الصناعية الوظيفية بين الانشطة الصناعية في المحافظة اذ من الضروري ان يتم التكامل والترابط بين تلك الانشطة. واعتماداً على ما افرزته نتائج تحليل الفصل الرابع ونتائج تحليل معامل الأهمية الصناعية لفروع النشاط الصناعي في منطقة.

الجدول (1)

توزيع معدل الأهمية الصناعية في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014

المرتبة	الأهمية النسبية	معدل معامل الأهمية الصناعية	معامل الأهمية الصناعية	القيمة المضافة/ الف دينار	معامل الأهمية الصناعية	الاجور/ بالالف	معامل الأهمية الصناعية	عدد العاملين	الفروع الصناعية المؤشرات
2	16%	109	139	4115	140	4402	49	1068	الصناعات الغذائية
6	6%	42	111	3292	5,5	176	9	200	صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة
4	8%	55	14	422	76,3	2399	74	1600	صناعة الخشب
3	12%	84	43	1286	165,9	5216	42	919	البتروكيمياوية وتصفية النفط
1	47%	329	274	8104	214,9	6757	498	10788	الصناعات الانشائية
5	7%	50	106	3144	27,9	880	18	400	صناعة المنسوجات المعدنية
7	4%	29	9	295	69,3	2179	8	185	الصناعات التحويلية الأخرى
	100%	700	700	20658	700	22009	700	15160	المجموع

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على: الملحق (1).

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2012-2013، الجدول ب1، ص146.

- الدراسة الميدانية لعام 2014.

الدراسة فإنه يمكن تقسيم محافظة المثنى حسب واقع مستويات التنمية الصناعية على المناطق التالية:

- مناطق متوسطة النمو: وتتمثل في قضاء السماوة بسبب تركيز اغلب الأنشطة الاقتصادية، ولاسيما الأنشطة الصناعية فيه والتي امتازت بضعف كفاءتها الاقتصادية وعدم قدرتها على تحقيق تغييرات اقتصادية واجتماعية ايجابية، فضلاً عن كونها أنشطة استهلاكية غير تصديرية.

- مناطق متخلفة صناعياً: وتشمل اقصية الرميثة والخضر والسلمان، على الرغم من امتلاكها امكانات جغرافية تنموية ملحوظة، والتي ما تزال غير مستثمرة بما يحقق التنمية الصناعية فيها، لذا فإن الواقع القائم على مستويات التنمية الصناعية واتجاهاتها المكانية يكشف بوضوح عن ان واقع النشاط الصناعي لا يلبي متطلبات تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً في منطقة الدراسة ويعزى السبب في ذلك للاعتبارات التالية:

- 1- التركيز الكبير للأنشطة الصناعية المختلفة في قضاء السماوة من المحافظة، فضلاً عن التوزيع المكاني اللامتوازن للأنشطة الصناعية في القضاء نفسه إذ تتركز في المناطق الغربية منه في حين تكاد تخلو المناطق الأخرى منها.
- 2- الطابع الاستهلاكي الذي تمتاز به الأنشطة الصناعية في منطقة الدراسة وتوجيهها لسد حاجة السوق، وهذا لا يتلاءم مع متطلبات تحقيق التنمية الصناعية التي تتطلب أنشطة إنتاجية ذات طابع تصديري تسهم في رفع مستوى الدخل.
- 3- عدم توفر الموازنة في توزيع الأنشطة الصناعية واستثمار الامكانات المتوفرة في المحافظة لتحقيق الاستثمار الأمثل لها.

1-2: تحديد الارتباط بين القوى العاملة والمتغيرات المؤثرة في تركيبها الاقتصادي:

ركنت الدراسة الى استعمال التحليل العاملي (Factor analysis) في اختبار درجة قوة العلاقة بين القوى العاملة والمتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة باعتبارها عوامل فاعلة في تنمية القطاع الصناعي لمنطقة الدراسة، ويعد هذا الاسلوب من الاساليب الإحصائية المهمة في الدراسات والبحوث، إذ تهدف طرق التحليل العاملي الى ايجاد مجموعة من العوامل (Factors) التي تكون مسؤولة

عن توليد الاختلافات (Variations) في مجموعة مكونة من عدد (Respon variables) إذ يمكن التعبير عن المتغيرات المشاهدة كدالة في عدد من العوامل المستترة وغالباً ما يعبر عن متغيرات الاستجابة كترتيب خطي (linear variables) من العوامل المستترة.⁽¹⁾

يساعد التحليل العاملي في فهم تركيب مصفوفة الارتباط او التباين المشترك عن طريق عدد قليل من العوامل، واطهار اهمية كل هذه العناصر (المتغيرات) على اساس علاقة هذه العناصر بالعناصر الاخرى، فضلاً عن تحديد العناصر التي تكوّن كل عامل وذلك عن طريق قيم معاملات التحميل (Factor loding)، اذ يتم اختيار المتغيرات التي تزيد قيمة معاملاتتها عن (3%) واهمال المتغيرات التي تقل عن (3%) وهذا ما أتمدته الدراسة، وتأسيساً على ما تقدم فقد عمدت الاطروحة في هذا التحليل الى الاستعانة (بسته) متغيرات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة في منطقة الدراسة كمتغيرات مستقلة (Xi) للكشف عن علاقتها بالقوى العاملة ومثلما يوضحها الجدول (2).

الجدول (2)

المتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة في محافظة المثنى لعام 2014

المتغيرات المستقلة (Xi)		Y
اسم المتغير	رمز المتغير	المتغير التابع
دخل الاسرة (اكثر من 750) الف دينار	X ₁	القوى العاملة
اسهام المرأة في العمل	X ₂	
الخصوبة السكانية	X ₃	
الحالة الزوجية	X ₄	
الحالة التعليمية	X ₅	
الخدمات الصحية	X ₆	

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

وبناء على ما تقدم استندت دراسة تحديد وتحليل العلاقات المكانية على الفرضية التالية:
(هناك عوامل ومتغيرات مستقلة ديموغرافية واقتصادية واجتماعية تؤثر في تباين توزيع حجم القوى العاملة ضمن منطقة الدراسة))، ولتحقيق دقة نتائج العلاقات المكانية واطهار التباين المكاني ما بين المتغير التابع (y) والمتغيرات المستقلة (Xi)، اتضح عن طريق الجدول (3) معامل الارتباط بين المتغيرات المطلوبة تكثيفها لعدد اقل من العوامل فضلاً عن امكانية الحكم على مدى الارتباط الثنائي بين

كل متغيرين من خلال اجراء التحليل العاملي الذي كشف عن اشتقاق اربعة متغيرات رئيسية وذلك اعتماداً على المقياس الذي يؤكد على ان العامل يتم اختياره اذا كانت قيمته الذاتية او القيمة العينية (Eigen value) اكبر من واحد.

الجدول (3)

توزيع معامل الارتباط بين العوامل المؤثرة في خصائص القوى العاملة لمحافظة المثني لعام 2014

المتغيرات	العامل	القيمة العينية	نسبة التباين المفسر	مجموع التباين
الخصوبة السكانية	1	5,060	50,65	50,65
دخل الاسرة	2	2,99	29,79	80,62
الحالة الزوجية	3	0,89	8,94	89,56
التعليم	4	0,55	5,52	95,07
الخدمات الصحية	5	0,38	3,80	99,88
اسهام المرأة في العمل	6	0,84	1,30	97,72

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل العاملي والملحق (2).

اذ اوضحت خارطة التوزيع الجغرافي للمتغيرات ذات الصلة والمؤثرة في تباين القوى العاملة في محافظة المثني عن ان العامل الاول (الخصوبة السكانية) سجل قيمة عينية بلغت (5,060) وقد فسر نسبة تباين بلغت (50,65) من تباين الظاهرة المدروسة، في حين فسر العامل الثاني (دخل الاسرة) ما نسبته (29,79%) والعامل الثالث (الحالة الزوجية) ما نسبته (8,94%) ثم فسر العامل الرابع (التعليم) (5,52%) من الظاهرة المدروسة وبالتالي فسرت العوامل الاربعة مجتمعة (94,9%) من الظاهرة المدروسة والتي تمثل المتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة في منطقة الدراسة اما البواقي (Residuals) فقد حظيت بقيمة عينية بلغت (1,22) وفسرت (5,1%) من الظاهرة المدروسة التي تعود الى عوامل الخدمات الصحية واسهام المرأة في العمل وتشير معاملات التحميل للمتغيرات الاساسية في الجدول (4)، وبناءً على ما تقدم فقد تم اثبات فرضية الدراسة عن طريق المتغيرات الاربعة الرئيسية التي شكلت نسبة (94,9%) من المتغيرات المؤثرة في خصائص القوى العاملة.

ويهدف التعرف على نوعية العلاقة والكشف عن قوى الارتباط وتحديد درجته واتجاهاته بين القوى العاملة الصناعية مع بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها لما له من اثر واضح في تنمية مؤشرات القطاع الصناعي ومن هذا المنطلق تم التحليل الاحصائي للظاهرة الجغرافية (القوى العاملة الصناعية) مع المتغيرات المؤثرة عليها وعلى النحو التالي:-

الجدول (4)

معاملات التحميل للمتغيرات الاساسية المؤثرة على التركيب الاقتصادي لسكان محافظة المثني لعام 2014

المتغيرات	العامل الاول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
الخصوبة السكانية	301 -	845 -	808	506
دخل الاسرة	388	830 -	840	8054
الحالة الزوجية	340 -	639 -	524	894
التعليم	716	647 -	920	950
الخدمات الصحية	113 -	695	500	978
اسهام المرأة في العمل	975 -	193	992	989

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (2).

1-2-1: تحليل العلاقات بين القوى العاملة الصناعية مع بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها:

اعتمدت الدراسة في تحليل العلاقة بين القوى العاملة الصناعية والمتغيرات المؤثرة عليها على مجموعة من المتغيرات المستقلة (X_i) تمثلت بالقوى العاملة ضمن سن العمل (15-64) سنة، قطاع العمل الخاص، رأس المال، وكلفة رحلة العمل، والدخل الشهري للعامل، وعدد المنشآت الصناعية في الوحدة الادارية، ولتحديد العلاقات المرتبطة بين المتغير التابع (y) القوى العاملة الصناعية والمتغيرات المستقلة (X_i) فقد اخذت اتجاهات البحث الاعتماد على الاساليب الاحصائية للتحليل الكمي والمتمثلة بما يلي:-

معامل الارتباط البسيط (بيرسون) Pearson correlation ويعد من الطرق الاحصائية المستعملة في قياس درجة الارتباط بين متغيرين، يعرف الاول بالمتغير التابع، اما الاخر فيعرف بالمتغير المستقل، ويمكن حسابه على وفق المعادلة التالية:

$$R = \frac{\sum yixi - \frac{(\sum yi)(\sum xi)}{n}}{\sqrt{\sum yi^2 - \frac{(\sum yi)^2}{n}} \sqrt{\sum xi^2 - \frac{(\sum xi)^2}{n}}}$$

إذ إن:

المتغير المستقل = x_i ، المتغير المعتمد = y_i ، معامل الارتباط = R عدد المشاهدات = N وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) ارتباط طردي تام، والصفر لا يوجد ارتباط، و(-1) ارتباط عكسي تام.⁽²⁾

ولابد من وضع معايير للحكم على جودة وكفاءة الارتباط البسيط وامكانية الاعتماد على نتائجه وتأسيساً على ذلك سوف يتم اخضاع التقديرات الناتجة عن معاملة الارتباط البسيط في منطقة الدراسة لاختبارات كمية تتلاءم وطبيعة البيانات والتقديرات الاحصائية للمحافظة ومنها:

- اختبار (t - test).

يتم استعمال هذا الاختبار، لمعرفة معنوية معادلة الارتباط ويلائم العينات التي يكون عدد مفرداتها اقل من (30) مشاهدة، وبما ان فرضية العدم والفرضية البديلة كثيرة الاستعمال في التطبيقات الاحصائية، فإن الفرضية بالنسبة للمشاهدة تكون بالصيغة التالية:

$H_o : b_i = 0$ فرضية العدم

$H_i : b_i \neq$ الفرضية البديلة

ولتحويل قيمة اي متغير (x) لوحدات من (t) فتكون القيمة المستخرجة (t^*) وتكون بالصيغة التالية:

$$T^* = \frac{b - b_o}{\sqrt{s(b)}}$$

وتقارن هذه القيمة مع قيمة (t) المجدولة التي توضح المناطق الحرجة في اختبار ذي اتجاهين عند درجات حرية (n.k) ومستوى المعنوية المطلوب، فإذا وجد ان قيمة (t^*) تقع ضمن المنطقة الحرجة ترفض فرضية العدم بمعنى التقدير (b_i, b_o) ذو معنوية احصائية، اما اذا وقعت (t^*) ضمن حيز القبول قبلت فرضية العدم اي ان هذه التقديرات ليست بذات معنوية⁽³⁾، ويمكن حساب قيمة (t) الاختبارية بالصيغة التالية:

$$T = (\bar{X}_1 - \bar{X}_2) / (\sqrt{S_1/N_1 + S_2/N_2})$$

إذ إن:

$$\begin{aligned} & \text{المتوسط الحسابي للعينة الاولى } \bar{X}_1, \text{ القيمة الاختبارية } t \\ & \text{تباين العينة الاولى } S_1, \text{ الوسط الحسابي للعينة الثانية } \bar{X}_2 \\ & \text{حجم العينة الاولى } N_1, \text{ تباين العينة الثانية } S_2 \\ & \text{حجم العينة الثانية } N_2. \end{aligned} \quad (4)$$

وعن طريق القراءة البصرية لمعطيات الجدول (5) ونتائج تحليل البيانات على وفق معامل الارتباط البسيط (r) وقيمة (t)، تظهر معاملات الارتباط البسيط لمتغير القوى العاملة الصناعية (y) مع المتغيرات المستقلة (x_i) والتي اشارت الى ايجابية وطردية العلاقة مع جميع المتغيرات البالغ عددها 6 متغيرات، ما يدل على زيادة حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي مع زيادة المتغيرات المستقلة.

انّ العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة تتباين في قوة ارتباطها من متغير مستقل لآخر مثلما تعكس ذلك معطيات الجدول (5)، التي اظهرت اقوى العلاقات للمتغير (X_1) اي القوى

الجدول (5)

قيم معاملات الارتباط البسيط (r) بين حجم القوى العاملة الصناعية والمتغيرات المستقلة وقيمة (t) في محافظة المثنى

لعام 2014

قيمة t			قيمة معامل الارتباط (r)	المتغيرات المستقلة		المتغير التابع y
المجدولة t تحت مستوى 1%	المجدولة t المحسوبة تحت 5%	المحسوبة t^*		اسم المتغير	الرمز	
2,542 (**)	1,733 (*)	4,703	0,99	القوى العاملة ضمن سن (15-64) سنة	X_1	حجم القوى العاملة الصناعية
		3,165	0,94	قطاع العمل الخاص	X_2	
		3,058	0,95	رأس المال	X_3	
		1,555	0,98	رحلة العمل	X_4	
		1,633	0,77	دخل الفرد	X_5	
		1,609	0,97	عدد المنشآت الصناعية	X_6	

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (3) ومخرجات الحاسبة الالكترونية.

(*) مستوى معنوي وبدرجة ثقة 95%.

(**) مستوى معنوي وبدرجة ثقة 99%.

العاملة ضمن سن العمل (15-64) سنة وبعلاقة طردية بلغت (0,99)، وادنى العلاقات الارتباطية حظي بها المتغير (X_5) الذي يمثل دخل الفرد وقيمتها تساوي (0,77).

- اختبار (t - test) لنموذج الارتباط:

توضح النتائج تأثير المشاهدات المستقلة الستة على المتغير التابع (y)، حجم القوى العاملة الصناعية، تحت مستوى معنوي قدره (0,05)، إذ بلغت قيمة (t) الجدولة (1,943) ودرجة حرية (6)، بينما اعطت قيمة (t) الجدولة مثلما اثبتت نتائج القيم للمتغيرات الاخرى المستقلة وعلى المستوى المعنوي نفسه (0,05) ودرجة حرية (12)، إذ شكلت قيمة (t) الجدولة (1,782) في حين بلغت قيمة (t^*) المحسوبة (3,054). وعن طريق المقارنة بين قيمة (t^*) المحسوبة وقيمة (t) الجدولة، يتضح قبول الفرضية التي تؤكد تأثير المتغيرات الستة المستقلة على المتغير المعتمد (حجم القوى العاملة الصناعية) وتباينها الجغرافي ضمن منطقة الدراسة، بناءً على قيمة (t^*) المحسوبة والتي تعد اكبر من قيمة (t) الجدولة ما يؤكد ثبات صحة المتغيرات وصحة نتائجها التحليلية.

1-3: تحليل العلاقات بين المتغيرات ومؤشرات التنمية الصناعية:

إعتمدت الدراسة على ثلاثة مؤشرات متمثلة في عدد العاملين وعدد المنشآت والقيمة المضافة كونها مؤشرات ذات دلالة واضحة لقياس التطور والنمو الصناعي في منطقة الدراسة، فضلاً عن اختبار 13 متغيراً مستقلاً وهي: الدخل القومي، والدخل الفردي، والمساحة الحضرية، ورأس المال، واطوال الطرق، ومجموع السكان، والانتاج الزراعي، والاستهلاك الصناعي من الكهرباء، والاستهلاك الكهربائي، ومجموع طلاب المدارس الصناعية، السكان الحضر، والتخصيصات الحكومية، والماء الصافي وهي بمجموعها تشكل مرتكزات مهمة لتطور ونمو الصناعة، ولاظهار قوة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات والمؤشرات آنفة الذكر، عمدت الدراسة الى استعمال معامل الارتباط المتعدد (بيرسون) ** ، كأسلوب احصائي للوصول الى تلك العلاقات، وكما تعكسه معطيات الجدول (6) التي اشارت الى الحقائق التالية:

1- كشفت نتائج التحليل الاحصائي لمعامل الارتباط المتعدد عن وجود علاقة ترابطية طردية تراوحت قوة ارتباطها ما بين (0,151 - 1,00) بين المتغيرات وعدد المنشآت الصناعية.

2- ترتبط المتغيرات المستقلة كافة وعدد العاملين بعلاقة طردية تراوحت ما بين (0,054 - 0,732).

3- وجود علاقة ارتباط عكسية بين كلاً من الانتاج الزراعي والاستهلاك الكهربائي والاستهلاك الكهربائي الصناعي والسكان الحضر من جهة وبين عدد المنشآت الصناعية من جهة اخرى، بلغت (- 0,510 - 0,322، - 0,605، - 0,525) على الترتيب.

- 4- تمثلت العلاقة الترابطية الطردية بين القيمة المضافة والمتغيرات المستقلة في اكثر المشاهدات وبقوة ارتباط تراوحت ما بين (0,008 - 0,995) مع ظهور علاقة عكسية مع كلاً من الانتاج الزراعي والاستهلاك الكهربائي الصناعي فقط.
- 5- ان وجود تباين في قوى الارتباط مع المتغيرات المستقلة المتمثلة بالانتاج الزراعي والاستهلاك الكهربائي والاستهلاك الكهربائي الصناعي والسكان الحضر، يشكل مفتاحاً

الجدول (6)

معامل الارتباط المتعدد (r) بين مؤشرات التنمية الصناعية في محافظة المثنى والمتغيرات المستقلة لعام 2014

القيمة المضافة	عدد المنشآت	عدد العاملين	المتغيرات المستقلة
0,905 (**)	0,475	0,506	الدخل القومي
0,650	0,151	0,193	الدخل الفردي
0,920 (**)	0,544	0,512	المساحة الحضرية
0,995 (**)	0,341	0,723	رأس المال
0,615	0,455	0,152	اطوال الطرق
0,710	0,587	0,183	مجموع السكان
0,547 -	0,510 -	0,054	الانتاج الزراعي
0,506	0,322 -	0,560	الاستهلاك الكهربائي
0,450 -	0,605 -	0,141	الاستهلاك الكهربائي الصناعي
0,965 (**)	0,201	0,732	مجموع طلاب مدارس الصناعة

0,008	0,525 -	0,552	السكان الحضر
0,352	1,00 (**)	0,236	التخصيصات الحكومية
0,120	0,205	0,066	الماء الصافي

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

(**) تعني العلاقة معنوية عند المستوى (1,00).

لامكانية نمو الصناعات المتعددة واقامتها في مناطق مختلفة بما يحقق تطلعات ابناء منطقة الدراسة لارساء قواعد التنمية الصناعية المتوازنة نسبياً. وبعد بيان وتحليل وتحديد قوة الارتباط بين القوى العاملة ومؤشرات التنمية الصناعية في منطقة الدراسة، لابد من معرفة وتحديد مقدار تشبع مؤشرات التنمية الصناعية والمقومات الجغرافية المتاحة فيها من القوى العاملة أملاً في معرفة الفائض غير المشبع من هذه القوى باعتبارها احدى المرتكزات الاساسية لقيام التنمية الصناعية.

1-4: تحليل وتحديد مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة من المقومات الجغرافية:

تناولت الدراسة في الفصل الاول منها تحليل المقومات الجغرافية، الطبيعية والبشرية، فيما عرجت في الفصل الرابع على عرض وتحليل الواقع الصناعي وتوزيعه الجغرافي وتأسيساً على ذلك ستعمد الدراسة على تحديد وتحليل مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة من تلك المقومات بهدف الاجابة عن المشكلة العلمية الفرعية المتمثلة بالسؤال التالي، الى اي مدى استطاعت القوى العاملة استثمار امكاناتها المتاحة لتنمية القطاع الصناعي في المحافظة؟ ولتحقيق هدف هذا الجزء من الدراسة وللوصول الى الاجابة على السؤال آنف الذكر اعتمدت الوسائل الاحصائية لبرنامج (S.P.S.S)، فضلاً عن استخراج قيم (P. value)، التي يعد الرقم اقل من (0,05) دلالة على تشبع عالي، واحتساب (F. value) التي تشير الى التشبع المعنوي اي درجة عالية من المعنوية، كلما اقترب الرقم او الناتج من (1)، واحتساب (R. saure)، وعن طريق معطيات الجدول (2) يتضح ان القوى العاملة في منطقة الدراسة لم تستثمر المقومات الجغرافية المتاحة بالشكل الامثل إلا بقدر قليل، وهذا ما كشفت عنه قيمة (F. value) البالغة (0,335) والتي تعد بعيدة عن (1) اي التشبع المعنوي، وان قيمة (P. value) كانت اكبر من (0,005) اي التشبع العالي، إذ بلغت (0,570) في حين كانت قيمة (R²) (25,4%)، وهذا ما انعكس على مقدار الفائض غير المشبع من المقومات الجغرافية ليصل معدله الى (74,6%) في المحافظة في دلالة واضحة الى وجود امكانية كبيرة لاستيعاب الانشطة الاقتصادية المختلفة وتشغيل الاحتياطي من القوى العاملة في المستقبل بما يلبي متطلبات التنمية الصناعية المستدامة.

1-5: تحديد مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة لكل فرع من فروع الصناعة المقومات الجغرافية:

سوف يقوم هذا الجزء من الدراسة باستكمال عملية تحديد وتحليل مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة من المقومات الجغرافية وذلك بدراسة وتحليل مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة لكل فرع من فروع الصناعة من المقومات الجغرافية، وهذا ما كشفت عنه معطيات الجدول (8) والتي اشارت الى الدلائل والحقائق التالية:

أ- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الغذائية من المقومات الجغرافية:

عكست نتائج ومخرجات الحاسبة الالكترونية ومثلما جاء في الجدول (8) عن ان نسبة تشبع القوى العاملة في منطقة الدراسة (R^2) بلغت (20,8%) ما يدل على ان هناك احتياطي فائض من القوى العاملة بمقدار (79,2%) من اجمالي القوى العاملة في الصناعات الغذائية، وهذا ما تؤكدده قيمة (P. value) البالغة (0,447) وهي اكبر من (0,05) وان قيمة (F. value) كانت (0,310) ما يعني ان التشبع في هذا الفرع الصناعي غير معنوي، وبالتالي يمكن القول ان القوى العاملة في الصناعات الغذائية لم تستثمر امكاناتها بشكل مثالي، الامر الذي يمكن البناء عليه في تحقيق التنمية الصناعية على اساس التطور الاجتماعي.

الجدول (7)

مقدار تشبع مؤشر القوى العاملة في محافظة المثنى من المقومات الجغرافية لعام 2014

مؤشر عدد العاملين				القيم الرقمية	المقومات الجغرافية
مقدار الفائض %	%R ²	P. value	F. value		
82	19	0,584	0,253	51740	الارض
80	18	0,588	0,251	122	المياه
83	17	0,716	0,170	805	المادة الاولية
96	3	0,940	0,032	15160	السكان القوى العاملة
13	89	0,008	0,888	170	السوق
80	20	0,612	0,235	685	النقل
81	19	0,603	0,246	16595	الطاقة

80	21	0,561	0,265	21560	التخصيصات الحكومية
77	22	0,521	0,297	75	رأس المال
74,6	25,4	0,570	0,335		المعدل

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

ب- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة من المقومات الجغرافية:

بلغت نسبة تشبع مؤشر العاملين في صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة (R^2) (25,3%) وهذا يعني توفر فائض من القوى العاملة في هذه الصناعة مقداره (74,7%) وهذه النتائج جاءت استجابة لقيمة (P. value) والبالغة (0,484) اي اكبر من المقياس (0,05)، في حين كانت قيمة (F. value)، (0,425) ما يدل على ان التشبع غير معنوي مثلما يتضح من الجدول (8)، وتأسيساً على ما تقدم فإن صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة تمتلك خزيناً كبيراً من القوى العاملة يمكن لها استعماله في استثمار المقومات الجغرافية وتنميتها.

ج- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في صناعة الخشب والاثاث من المقومات الجغرافية:

تمكنت منطقة الدراسة من استثمار ما نسبته (27,8%) من اجمالي القوى العاملة في صناعة الخشب والاثاث (R^2)، في حين كانت هناك (72,2%) كنسبة فائضة غير مستثمرة ما يعني ان قيمة (P. value) بلغت (0,256) اكبر من المعيار (0,05) وان هذا التشبع يعد معنوياً علنا اعتبار انه اقرب من (1) وبلغ (0,532)، وبالتالي فإن هذا الفرع الصناعي يمتلك فائضاً يساعد على تنمية مؤشرات الصناعية.

د- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الكيماوية وتصفية النفط من المقومات الجغرافية:

اشارت نتائج الجدول (8) الى ان مؤشر العاملين في الصناعات الكيماوية قد حقق تشبعاً (R^2) مقداره (60,7%) تاركاً ما نسبته (39,3%) فائضاً من القوى العاملة فيها وان كان هذا الفائض اقل مما سبقه الا انه يحسب لهذا الفرع الصناعي بأنه استثمر الى حد ما امكاناته البشرية، وبلغت قيمة (P. value)، (0,250) اي اكبر من (0,05) وان قيمة (F. value) كانت (0,616) وهذا يدل على معنوية التشبع.

الجدول (8)

مقدار تشبع فروع الصناعة من المقومات الجغرافية بمؤشر القوى العاملة في محافظة المنى عام

2014

المقومات الجغرافية	الصناعات الغذائية				صناعة المنسوجات				صناعة الخشب والاثاث				الصناعات البروكيميائية			
	الفائض %	% ²	□	□	الفائض %	% ²	□	□	الفائض %	% ²	□	□	الفائض %	% ²	□	□
الارض	79	22	0.495	0.310	86	12	0.775	0.132	73	27	0.100	0.688	10	7	0.005	0.896
المياه	77	23	0.455	0.333	84	15	0.830	0.097	72	25	0.115	0.650	5	90	0.003	0.936
المادة الاولية	74	25	0.320	0.051	86	71	0.502	0.502	34	0.229	0.523	29	95	0.034	0.783	68
السكان القوى العاملة	85	17	0.675	0.193	77	24	0.108	0.657	8	0.949	0.031	82	75	0.737	0.156	94
السوق	80	21	0.157	0.441	80	20	0.488	0.309	61	0.095	0.675	85	87	0.818	0.108	37
النقل	72	27	0.311	0.596	75	21	0.377	0.388	25	0.155	0.598	25	18	0.038	0.781	73
الطاقة	87	12	0.913	0.232	83	17	0.655	0.655	25	0.196	0.553	18	75	0.027	0.789	76
التخصصات الحكومية	75	25	0.457	0.335	17	82	0.010	0.864	18	0.368	0.405	85	15	0.578	0.257	82
رأس المال	84	15	0.510	0.301	81	18	0.618	0.231	28	0.100	0.673	15	85	0.017	0.841	71
المعدل	79.2	20.8	0.477	0.310	74.7	25.3	0.484	0.425	27.8	0.256	0.532	39.3	60.7	0.250	0.616	72.2

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

المقومات الجغرافية	الصناعات الانشائية				صناعة المنتجات المعدنية				الصناعات الاخرى			
	الفائض %	% ²	□	□	الفائض %	% ²	□	□	الفائض %	% ²	□	□
الارض	85	15	0.614	0.233	70	30	0.211	0.541	88	11	0.875	0.009
المياه	87	14	0.665	0.205	71	30	0.105	0.545	94	7	0.870	0.010
المادة الاولية	85	10	0.735	0.25	79	29	0.221	0.527	81	12	0.781	0.028
السكان القوى العاملة	85	16	0.825	0.104	80	15	0.475	0.327	86	15	0.683	0.190
السوق	73	35	0.020	0.835	77	22	0.155	0.599	79	11	0.400	0.376
النقل	89	11	0.756	0.147	75	23	0.150	0.605	28	83	0.021	0.835
الطاقة	84	15	0.656	0.159	72	27	0.295	0.464	87	12	0.888	0.008
التخصصات الحكومية	88	10	0.874	0.075	75	25	0.134	0.625	75	22	0.225	0.525
رأس المال	78	13	0.701	0.179	77	23	0.163	0.590	15	84	0.015	0.854
المعدل	84.6	15.4	0.649	0.238	75.2	24.8	0.223	0.535	71.5	28.5	0.528	0.283

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على مخرجات الحاسبة الالكترونية والملحق (4).

ذ- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الانشائية من المقومات الجغرافية:

حقق مؤشر القوى العاملة للصناعات الانشائية في منطقة الدراسة تشبعاً (R^2) ضئيلاً مقداره (15,4%) ما انعكس على نسبة الفائض لترتفع الى (84,6%)، وان قيمة (P. value) بلغت (0,649)، اما بالنسبة الى معنوية التشبع فهي غير معنوية لكون قيمة (F. value) بلغت (0,238).

ر- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في صناعة المنتجات المعدنية من المقومات الجغرافية:

بيّنت معطيات الجدول (8) نسبة التشبع (R^2) البالغة (24,8%) في هذا الفرع الصناعي ما ترك فائضاً غير مستثمر بنسبة (75,2%)، اما قيمة (P. value) فكانت (0,223) في حين بلغت قيمة (F. value) (0,535) ما يدل على معنوية التشبع.

ز- تحديد مقدار تشبع مؤشر العاملين في الصناعات الاخرى من المقومات الجغرافية:

استثمرت الصناعات الاخرى ما نسبته (28,5%) من اجمالي امكاناتها البشرية (R^2) في حين كان هناك ما يقارب (71,5%) فائضاً غير مستثمر، وان قيمة (P. value) بلغت (0,528)، ومقدار قيمة (F. value)، (0,283) ما يؤكد ان هذا التشعب غير معنوي وعن طريق استقراء النتائج آفة الذكر يتضح ان محافظة المثني تمتلك فائضاً غير مستثمر يقدر بأكثر من نصف امكاناتها البشرية ولكافة فروع الصناعة فيها، هذه الامكانات تعد منجماً مستداماً يرفد المخططين والقائمين على الخطط التنموية بالقوى العاملة كأحد اهم مرتكزاتها.

ومن جانب آخر أجابت هذه الحقائق والنتائج التي كشفت عنها معطيات الجدول (8) عن الفرضية العلمية للدراسة (د) والتي افترضت ان القوى العاملة في منطقة الدراسة قد استثمرت امكاناتها المتاحة استثماراً جيداً في تنمية القطاع الصناعي، وكانت الاجابة الصحيحة لم تستثمر القوى العاملة امكاناتها المتاحة في تنمية الواقع الصناعي في منطقة الدراسة.

المبحث الثاني / استشراف مستقبلي لتطور السكان والقوى العاملة وتطور الصناعات في

محافظة المثني للمدة 2014-2027

تعد دراسة الآفاق المستقبلية للسكان والقوى العاملة وتطور مؤشرات نمو الصناعة في الأقاليم المختلفة عملية فنية دقيقة يقوم بها الديموغرافيين والباحثين في المجالات كافة لرفد التخطيط المستند الى طرائق وقوانين ونظريات مستنبطة من ظروف مختلفة ومصاغة على وفق قواعد تطبق بحسب ظروف كل حالة، وعلى الرغم من ان التقديرات المستقبلية قد لا تلامس النهايات العليا من الدقة، الا أنها تحقق غرضاً عملياً مفيداً، عندما تشير الى الاعداد التقريبية التي يكون احتمال الوصول اليها كبيراً على ضوء البيانات المتوفرة⁽⁵⁾، وسيتم في هذا المبحث تحليل الاتجاهات المستقبلية للسكان والقوى العاملة والمنشآت الصناعية في منطقة الدراسة ووضعها امام اصحاب القرار والمسؤولين والمهتمين بالتخطيط والتنمية أملاً في اعداد الخطط والبرامج المستقبلية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الدراسة والتي تمثل منجماً للقوى العاملة في حين تعاني من تدهور القطاع الصناعي على الرغم من الامكانات الكبيرة لمقوماتها الطبيعية والاقتصادية، فالتوسع في المشاريع التنموية الاقتصادية والخدمية في محافظة المثني، يعني استثمار أمثل للقوى العاملة والعمل في رفع نسبة اسهام الاناث فيها بما ينعكس على برامج وخطط التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، وسيتم دراسة وتحليل التوقعات المستقبلية للسكان والقوى العاملة والمنشآت الصناعية حتى عام 2027 وعلى النحو التالي:

2-1: رؤية مستقبلية لتطور السكان والقوى العاملة في القطاع الصناعي في محافظة المثني

2-1-1: الآفاق المستقبلية لتطور سكان محافظة المثني للمدة (2014-2027)

يراد بالافاق المستقبلية لتطور السكان التنبؤ بالتغيرات التي ستحصل للظاهرة السكانية لمدد زمنية معينة، واستطاع الباحثان الجغرافي بالارتكاز على اسس البحث العلمي القائمة على التحليل والاستنباط والتنبؤ بالنتائج المستقبلية ان يمد ببصره الى المستقبل واستنتاج التغيرات المرتقبة للظاهرة، والتنبؤ على قسمين، البسيط الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة للظاهرة والتنبؤ التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات⁽⁶⁾، وأمست عملية تحديد مؤشرات التغير السكاني لا غنى عنها في البرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية في كافة المجتمعات.

ويعد الباحثان الديموغرافيون في تفسير التنبؤ المستقبلي لحجم السكان^{***}، بالارتكاز على ثلاثة احتمالات (المرتفع والمعتدل والمنخفض) وبما ان معدل النمو السنوي للسكان في المحافظة اتمم بالتذبذب خلال مدة الدراسة، لذا ستتجه الدراسة الى الاخذ بمعدل النمو السنوي للسكان في المحافظة خلال المدة المنوه عنها البالغ (3,3%) كإحتمال اول، ومعدل نمو سكان العراق خلال المدة المذكورة البالغ (3,0%) إحتمالاً ثانياً، في حين كان الإحتمال الثالث مبنياً على ما اتخذته وزارة التخطيط العراقية كتقديرات لسكان العراق.

ويتجلى بوضوح عن طريق معطيات الجدول (9) والشكل (1) وبافتراض ثبات مؤشرات نمو سكان محافظة المثنى بالمعدل السنوي لآخر سنة عرضته تقديرات الدراسة (3,3، 3%) للإحتمالين الاول والثاني على الترتيب، في حين جاء الإحتمال الثالث بحسب ما ورد في تقديرات وزارة التخطيط، وتأسيساً على ما تقدم فإنه يمكن تقدير عدد سكان منطقة الدراسة عام 2017 بنحو (857452، 847533، 842808) نسمة للإحتمالات الثلاثة على الترتيب، وفي عام 2025 قد يصل الى المليون نسمة، اذ قدر حجم السكان (1111764، 1073639، 985129) نسمة للإحتمالات الثلاثة على الترتيب، ومن المقدر ان يصل حجم السكان في محافظة المثنى سنة

الجدول (9)

تقديرات سكان محافظة المثنى للمدة (2014-2027) بحسب ثلاثة احتمالات

الإحتمال الثالث الرسمي	الإحتمال الثاني	الإحتمال الاول	السنة	الإحتمال الثالث الرسمي	الإحتمال الثاني	الإحتمال الاول	السنة
	3,0%	3,3%		3,0%	3,3%		
902209	953906	976363	2021	777843	775614	777873	2014
922526	982523	1008583	2022	788259	798882	803543	2015
943132	1012008	1041866	2023	806377	822848	830060	2016

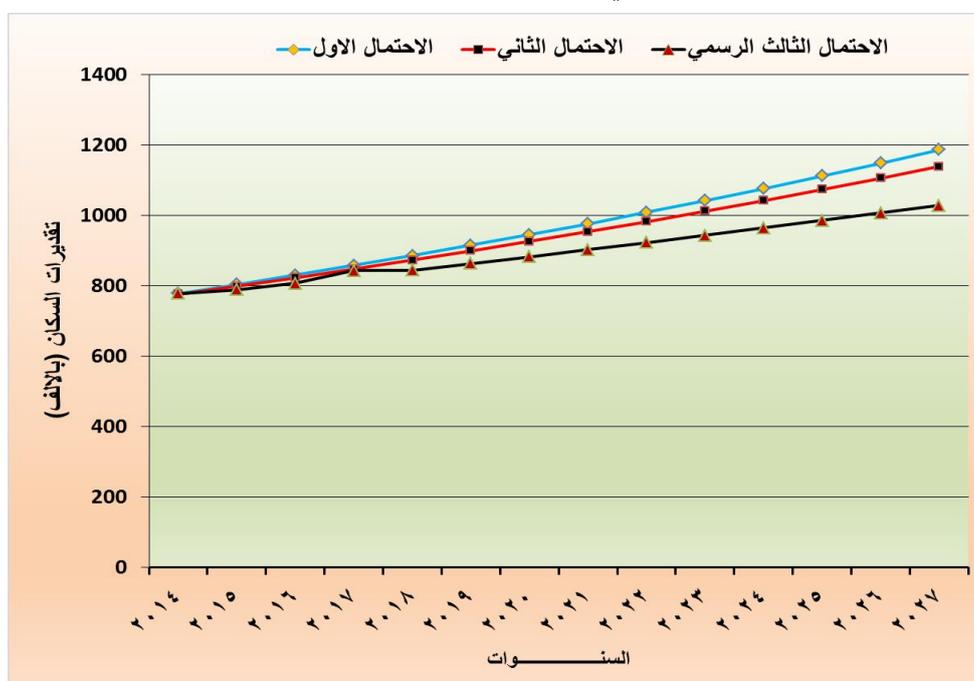
964001	1042368	1076248	2024	842808	847533	857452	2017
985129	1073639	1111764	2025	843632	872959	885748	2018
1006499	1105848	1148452	2026	862757	899148	914978	2019
1028087	1139023	1186351	2027	882203	926122	945172	2020

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، بيانات غير منشورة، 2013.

الشكل (1)

تقديرات السكان في محافظة المثنى للمدة 2014-2027



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (9).

2027 الى اكثر من مليون نسمة وفقاً للإحتمالات الثلاثة التي كشفت عن انه قد يبلغ حجم السكان (1028087، 1139023، 1186351) نسمة على الترتيب، وبحسب الإحتمالات الثلاثة آنفة الذكر.

مما تقدّم يمكن القول ان المحافظة تركز على مقومات بشرية كبيرة يمكن ان ترفد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالقوى العاملة من جهة وتكون سوقاً واسعة لتصريف المنتجات المحلية من جهة اخرى فضلاً عن الاسهام في بناء العراق والدفاع عنه.

2-1-2: التوقعات المستقبلية لحجم القوى العاملة الصناعية في محافظة المثنى

انطلاقاً من أهمية القوى العاملة في حياة الشعوب باعتبارها الركن الحيوي من أركانها، فقد جاءت هذه التوقعات المستقبلية لتلقي الضوء على المتغيرات التي من المقدر ان تجري للقوى العاملة في الوحدات الادارية في محافظة المثنى، وقد اعتمدت دراسة هذا المحور والذي يمثل الرؤية المستقبلية للقوى العاملة حتى عام 2027 على ثبات المتغيرات المستقلة (xi) التي تم اختبارها بحسب القطاع الصناعي وبيان اثرها على حجم القوى العاملة، وكذلك تم الاعتماد على معادلة التنبؤ ضمن مصفوفة معادلة الانحدار الخطي المتعدد لأنموذج القطاع الصناعي الذي سبق ذكره في المبحث الاول، فضلاً عن معدل النمو السكاني، والقوى العاملة لعام 2014 بحسب الدراسة الميدانية الذي ارتكز اساساً على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، إذ تعكس معطيات الجدول (10) المتغيرات المستقلة (xi6) المؤثرة على المتغير المعتمد (y) اي حجم القوى العاملة الصناعية في المحافظة، ويشير واقع الحال الى ان هذه المتغيرات تتباين في تأثيرها من منطقة لاخرى اذ يعزى السبب في ذلك الى طبيعة منطقة الدراسة وامكاناتها الاقتصادية والبشرية فضلاً عن مؤثرات ومتغيرات اخرى، وهذا ما كشفت عنه بيانات الجدول (10) والخريطة (2) التي اشارت الى انضواء منطقة الدراسة تحت ثلاث مناطق بحسب الحجم المتوقع للقوى العاملة الصناعية لعام 2027 وعلى النحو التالي:

– المنطقة الاولى: المنطقة الثابتة التغير لحجم القوى العاملة.

تتضمن هذه المنطقة الوحدات الادارية التي لم يجر عليها تغير في حجم القوى العاملة الصناعية فيها، اي انها في حالة ثبات وشملت الوحدات الادارية، مركز قضاء السلمان وناحية بصية التي حملت التسلسلات (10، 11) إذ لم تشهد اي تغيرات على بنيتها وحجمها العمالي المستقبلي بفعل العوامل والمتغيرات المستقلة.

– المنطقة الثانية: المنطقة المنخفضة التغير لحجم القوى العاملة:

وتتمثل في الوحدات الادارية التي يكون التغير في حجم قواها العاملة سلبياً اي ان المتغيرات المستقلة اثرت سلباً في حجمها المستقبلي فضلاً عن متغيرات اخرى مثل ضعف الدعم الحكومي والتخصيصات وقلة الجدوى الاقتصادية من العمل بسبب اغراق السوق المحلية بالبضائع المستوردة وبالتالي ضعف المنافسة وظهر هذا الانخفاض في الوحدات الادارية، ناحية المجد، وناحية الهلال، وناحية النجمي، التي حملت التسلسلات (5، 7، 8).

– المنطقة الثالثة: المنطقة المرتفعة التغير لحجم القوى العاملة:

احتل هذه المنطقة كلاً من مركز قضاء السماوة ومركز قضاء الرميثة وناحية الوركاء ومركز قضاء الخضر وناحية السوير وناحية الدراجي التي حملت التسلسلات (1، 2، 3، 4، 6، 9).

الجدول (10)

الحجم المتوقع للقوى العاملة الصناعية في محافظة المثنى بثبات المتغيرات المستقلة بحسب الوحدات الادارية لعامي

2027-2014

تسلسل الوحدات الادارية	الوحدات الادارية	حجم القوى العاملة الصناعية	الحجم المتوقع للقوى العاملة الصناعية
1	م.ق. السماوة	767	769
2	م.ق. الرميثة	302	305
3	ن. الوركاء	184	187
4	م.ق. الخضر	165	169
5	ن. المجد	83	75
6	ن. السوير	83	87
7	ن. النجمي	80	79
8	ن. الهلال	75	74
9	ن. الدراجي	40	52
10	م.ق. السلطان	25	25
11	ن. بصية	3	3

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (3).

الخريطة (2)

التوزيع المكاني لحجم القوى العاملة الصناعية المتوقعة في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية لعامي 2014 و

2027



المملكة العربية السعودية

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (10).

2-2: الاتجاهات المستقبلية لتطور المنشآت الصناعية في محافظة المثنى لعامي 2014-2027:
اتضح عن طريق دراسة قوة الارتباط بين القوى العاملة والمتغيرات المستقلة (المقومات الجغرافية)،
ومعرفة مقدار الفائض من هذه القوى ان هناك مقومات جغرافية كبيرة لم تستثمر بشكل امثل لحد الان،
لذا اتجهت الدراسة لكشف البعد الجغرافي المستقبلي للصناعات في منطقة الدراسة في هذا المبحث والبناء
عليه في استراتيجية التنمية الصناعية، متخذةً من معادلة التنبؤ سبيلاً لذلك وتوضح القراءة البصرية

لمعطيات الجدول (11) ازدياد حجم المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة الى 2038 منشأة لعام 2027 بعد ان كان عددها 1065 منشأة عام 2014، وان التطور في حجم المنشآت الصناعية سيصاحبه تطوراً في المؤشرات الصناعية الاخرى وبالتالي يمكن الافادة منه في التخطيط والتنمية في القطاع الصناعي في محافظة المثنى وتكشف بيانات الجدول (11) ايضاً عن تطور حجم المنشآت الصناعية على مستوى الفرع الصناعي وعلى النحو التالي:

1- سيرتفع عدد المنشآت الصناعية الغذائية في عام 2027 الى 336 منشأة وواقع (16,5%) من اجمالي المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة وعلى الرغم من الارتفاع هذا الا انها لم تحتل سوى المرتبة الرابعة في الهرم التسلسلي لمجمل الصناعات في المحافظة بعد ان كانت تحتل المرتبة الثانية وبنسبة (18,8%) من اجمالي الصناعات عام 2014.

2- يتوقع ازدياد حجم المنشآت الصناعية لصناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة الى 141 منشأة لتشكل ما نسبته (6,9%) من اجمالي الصناعات عام 2027، لتحافظ على مرتبتها الخامسة بعد ان احتلتها عام 2014 وبنسبة (7,8%).

3- اظهرت التوقعات المستقبلية لحجم المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة تطور عدد المنشآت الصناعية لصناعة الخشب والاثاث لتبلغ 504 منشأة وشكلت ما نسبته (24,7%) من اجمالي الصناعات لعام 2027 وجاءت بالمرتبة الثانية بعد ان احتلت المرتبة الاولى عام 2014 وبنسبة (28,9%).

4- سيزداد عدد المنشآت الصناعية بحسب التوقعات لصناعة البتروكيمياوية وتصفية النفط الى 35 منشأة وبنسبة (1,7%) لتحتل المرتبة السابعة والاخيرة عام 2027 بعد ان كانت نسبتها (1,4%) عام 2014 وبالمرتبة ذاتها.

الجدول (11)

الحجم المتوقع للمنشآت الصناعية في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعامي 2014 و2027

المنشآت الصناعية عام 2014		المنشآت الصناعية عام 2027		الصناعات
العدد	%	العدد	%	

16,5	336	18,8	200	الصناعات الغذائية
6,9	141	7,8	83	صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة
24,7	504	28,9	308	صناعة الخشب والاثاث
1,7	35	1,4	14	الصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط
20,2	413	18,7	199	الصناعات الانشائية
25,1	510	17,9	191	صناعة المنتجات المعدنية
4,9	99	6,5	70	الصناعات الاخرى
100	2038	100	1065	المجموع

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (5، 4).

5- وسوف يزداد عدد المنشآت الصناعية الانشائية ليصل الى 413 وبنسبة (20,2%) من اجمالي الصناعات في المحافظة عام 2027، هذه النسبة اهلتها لتحل المرتبة الثالثة وهي ذاتها التي احتلتها عام 2014 بنسبة (18,7%) من اجمالي الصناعات.

6- يتوقع ازدياد حجم المنشآت الصناعية المعدنية الى 510 منشأة وبنسبة (25,1%) من اجمالي المنشآت الصناعية لتحل المرتبة الاولى بعد ان كانت تحتل المرتبة الرابعة عام 2014 وبنسبة (17,9%).

7- اظهرت التوقعات المستقبلية للصناعات الاخرى بأنها ستشكل ما نسبته (4,9%) عام 2027 اذ ارتفع حجم منشآتها الصناعية الى 99 منشأة، وعلى الرغم من هذا الارتفاع الا انها حافظت على المرتبة ذاتها وهي ما قبل الاخيرة ولو بانخفاض عن نسبتها عام 2014 البالغة (6,5%).

مما تقدم يرى الباحثان بان التطور المتوقع لحجم المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة سيسهم بشكل كبير في تشغيل القوى العاملة واستيعاب الزيادة الحاصلة فيها الا ان اغلب هذه المنشآت الصناعية ستمتاز بضعف كفاءتها الاقتصادية وعدم قدرتها على احداث تغيرات اجتماعية واقتصادية تتناغم وطموحات سكان منطقة الدراسة كون اغلبها ذات طابع استهلاكي موجه لسد حاجة السوق الا ان العمل على توجيه هذه الزيادة في حجم المنشآت الصناعية ووضع استراتيجية تنموية صناعية تتطلب أنشطة

صناعية انتاجية ذات طابع تصديري من شأنه زيادة الدخل وتحقيق الرفاهية وتخفيف الفقر الذي يعاني منه سكان محافظة المثنى، وهذا ما سيتم بحثه وتحليله في المبحث الثالث من الدراسة.

المبحث الثالث / تنمية القوى العاملة و استراتيجية التنمية الصناعية في محافظة المثنى

سطعت حركة المؤشرات الاجتماعية وبلغت اوجها خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين وهذا لا يعني انها كانت وليدة تلك المدة الا انها استحوذت على مساحة واسعة من مجالها التطبيقي الفعلي عن طريق التوسع والتمعن في التحليلات الاحصائية لتضم حزماً جديدة من المشاكل الاجتماعية والمؤشرات ذات الصلة بها واعتمادها كأساس رسمي للتقييم والمقارنة⁽⁷⁾. وبما ان القوى العاملة واحدة من اهم العناصر الحاسمة في انتاج السلع والخدمات، ولما لها من دور مهم في النشاط الاقتصادي ولاسيما النشاط الصناعي وذلك عن طريق حجم مشاركة القوى العاملة النوعية لكل من الرجل والمرأة في عملية التنمية⁽⁸⁾، فقد اصبح من الواجب ان تتجه المجتمعات والاقاليم لوضع الخطط التنموية اللازمة لتدريب وتعليم وتأهيل القوى العاملة فيها ومنها منطقة الدراسة.

ويعد النشاط الصناعي من اهم المرتكزات الاقتصادية التي تعتمد عليها الشعوب والدول في تحقيق التنمية، لما يمتلكه هذا النشاط من الامكانيات الكبيرة والقدرة على تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي ورفع المستوى المعيشي، ولاستكمال تحقيق اهداف الدراسة اتجه هذا المبحث نحو مناقشة تنمية القوى العاملة واقتراح استراتيجية للتنمية الصناعية في منطقة الدراسة وعلى النحو التالي:

3-1: تنمية القوى العاملة (labour Forces Development):

تشكل عملية تنمية القوى العاملة واحدة من اسمى الاهداف الاستراتيجية لتطوير الاقتصاد وبناءه، ويعد تخطيط وتنمية هذه الشريحة من المجتمع على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة للعمل والانتاج ولتحديد حجم القوى العاملة المطلوبة ونوعيتها وضرورتها الملحة للمنشآت والمشاريع القائمة، اذ ان التخطيط لتنمية القوى العاملة يعني تنظيم وتوجيه الموارد البشرية ومفاصل القطاعات الاقتصادية بشكل متناسق وفعال وبموجب برمجة متكاملة ومحددة مسبقاً تستهدف الوصول الى افضل النتائج⁽⁹⁾، ويمكن القول بأن عملية تخطيط القوى العاملة تسبق عملية تنميتها كونها وسيلة لتضمين الاحتياجات من القوى العاملة والعمل، اذ يعد تخطيط القوى العاملة وتنميتها على قدر كبير من الاهمية فعن طريقها يمكن تحديد ملامح وحجم القوى العاملة المطلوبة ومستويات مهارتها وخصائصها.⁽¹⁰⁾

وتعرف تنمية القوى العاملة بأنها الاستعمال الجمعي للقوى العاملة في اعمال منتجة والحد من الهدر الذي تتعرض له بعض فئات السكان بسبب بقائها خارج قوة العمل على الرغم من انها قادرة على العمل

ورغبة فيه⁽¹¹⁾، ويمكن تعريفها بأنها القناة المسؤولة عن تمكين القوى العاملة من استثمار مزاياها والمحافظة عليها وتطويرها بصورة فعالة في تحسين القابلية الانتاجية للمنشآت الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

ويرى الباحثان بأن منطقة الدراسة لا تنقصها الموارد البشرية ولا الامكانيات الطبيعية من المواد الاولية اللازمة لتنمية القطاع الصناعي بل ان هنالك خلل واضح في اعداد وتدريب وتأهيل القوى العاملة من جهة والتوزيع غير المبرمج للمنشآت الصناعية من جهة اخرى التي استهدفت الجوانب الاقتصادية دون الالتفات الى العدالة الاجتماعية (Social Equality) لذلك وبالارتكاز على التوقعات المستقبلية للسكان والقوى العاملة والمنشآت الصناعية في منطقة الدراسة فإن الباحثان يرى ان محافظة المثنى بحاجة لتخطيط قواها العاملة وبما يتلاءم والامكانيات الاقتصادية لها، بعد ان تعرض الهيكل الاقتصادي العراقي في السنوات التي تلت عام 2003 لتغيرات مهمة اثرت على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، اذ تعرض القطاع الزراعي الى تدهوراً واضحاً ولموسماً على مستوى الانتاج والدخل ما انعكس على حجم القوى العاملة والتي انخفضت الى (20,5%) من اجمالي العاملين في هذا القطاع عام 2014 بعد ان كانت حجمها (36,2%) عام 1997، وهذا يعطي مؤشراً على وجود خلل في ادارة وتخطيط وعدم توازن اصاب هذا القطاع وكذا الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذي شكلت نسبة العاملين فيه (16,6%) في حين تصدر قطاع الخدمات جميع القطاعات في حجم القوى العاملة في محافظة المثنى وبنسبة (62,8%) وبذلك عدّ مستودعاً كبيراً للقوى العاملة، ومنجماً للبطالة المقنعة (Disguised unemployment) اي تشغل اعداداً كبيرة من السكان في قطاع لا يحتاج سوى اعداد قليلة منهم وبالتالي تراجع انتاجية العامل الواحد. وقد بنى هذا القطاع نموّه على ضعف القطاعين الزراعي والصناعي وليس استجابة لتطور القطاعات الاقتصادية، وبذلك اصبح الاتجاه لتخطيط وتنمية القوى العاملة وفقاً لتلك القطاعات امراً موجباً، اذ ينبغي تركيز الجهود على احداث تغيرات تنموية لقطاعي الزراعة والصناعة بالتوازن مع قطاع الخدمات وصولاً الى تسريع عملية ازدهار ونمو تلك القطاعات⁽¹²⁾. وهذا يعني الاتجاه لتخطيط تنمية القطاعات (التخطيط القطاعي) الذي يعنى بتوجيه الاستثمارات والامكانيات العامة والخاصة في مكان معين او منطقة معينة، والواقع ان هذا النوع من التخطيط متداول في اماكن عديدة من العالم، اذ يتم تركيز التنمية والاستثمار في نمط معين من القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الصناعي او العمراني او الزراعي.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن التخطيط لتنمية القوى العاملة في محافظة المثنى في ضوء الامكانيات والمتطلبات الحالية هو: (وضع البرامج الموجهة والمنسقة للسكان داخل قوة العمل (العاملون المشتغلون والعاطلون عن العمل)، عن طريق عمليات التدريب والتأهيل ورفع نسب التعليم العالي ومحو

الامية، وتنسق الجهود باتجاه توزيع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستثمار في القطاعات المختلفة، بهدف تحقيق مستقبل ورفاهية مجتمع الدراسة وبما يتلاءم مع متطلباتها وامكاناتها).

3-1-1: اهمية التخطيط لتنمية القوى العاملة واهدافها:

تأتي اهمية تنمية القوى العاملة عن طريق ارتباطها بالتنمية البشرية الشاملة اذ ان الاهتمام بالقوى العاملة وحدها لا يلبي متطلبات التنمية لانها مرتبطة بالامكانات الاخرى كالبنى التحتية والمقومات الزراعية والعمرائية والصناعية، فضلاً عن اظهارها للفوائد المتحققة للمشاريع والانشطة الاقتصادية ويمكن اجمال اهمية تنمية القوى العاملة بالنقاط التالية:

- أ- يعد التخطيط لتنمية القوى العاملة احد الركائز المهمة من التخطيط والتنمية الاستراتيجية الوطنية طويلة الامد ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً.
- ب- يشكل تخطيط القوى العاملة مجالاً رحباً لتحسين وزيادة فاعلية اداءها بما يفضي لرفاهية الانسان وتغيير اوضاعه المختلفة.
- ج- التعرف على التغيرات المصاحبة لعملية التخطيط لتنمية القوى العاملة وتحديد اثارها على حجم القوى العاملة وبالتالي يمكن اجراء التصحيحات المقترحة فيما يتعلق بالنشاط او الانتاج.
- د- الاستعمال الناجح والمثالي والموجه للقوى العاملة بما ينعكس على خفض نسب البطالة.
- هـ- توفير ايدي عاملة ماهرة استناداً على ما وصلت اليه التنمية البشرية القائمة عن طريق رفع مستوى التعليم والتدريب والتأهيل.
- و- معرفة نقاط القوة والضعف في اداء القوى العاملة وبالتالي اعادة النظر في البرامج والخطط وتطويرها بما يخدم الاهداف المتوخاة.
- ز- الحصول على قاعدة بيانات مهمة تختص بالقوى العاملة وكوادرها الماهرة وغير الماهرة والعمل على ربطها مع المؤسسات المختلفة في الدولة.

3-1-2: اهداف التخطيط لتنمية القوى العاملة:

ان التخطيط الصحيح لتنمية القوى العاملة في محافظة المثنى يستهدف مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق حياة اكثر رغداً، وبالتالي فالتخطيط لتنمية القوى العاملة احد اهم الوسائل التي تكفل تحقيق هذا الهدف، وتتمثل بالنقاط التالية:

- أ- تهدف عملية التخطيط لتنمية القوى العاملة بالدرجة الاساس الى احداث توازن في القوى العاملة الحالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنع وجود فائض في بعضها وعوز في البعض الاخر، والتوزيع على اساس الاحتياجات الفعلية لها.

- ب- العمل على معرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه القوى العاملة في أماكن عملهم والتي تنعكس على ادائهم وبالتالي على انتاجيتهم، ووضع الحلول المناسبة لها.
- ج- تقديم البيانات والمعلومات للجهات التخطيطية الوطنية عن القوى العاملة في منطقة الدراسة بما ينسجم مع خطط التنمية وتنفيذها وبرامج العمل في العراق.
- د- الاسهام في تحديد القوى العاملة المفترضة بما يمكن السلطات المحلية في المحافظة من تقدير الوظائف المطلوبة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، وتحديد الاجور والرواتب.
- هـ- معرفة الاحتياجات المستقبلية من القوى العاملة في كل قطاع، وبذلك لا تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة مشاكل اذا ما اعتمدت على التخطيط السليم.

3-1-3: التخطيط لتنمية واقعية للقوى العاملة:

تتوقف عملية التنمية الاقليمية لاي مجتمع على ماوصلت اليه الموارد البشرية من كفاءة علمية ومهارية وبالتفاعل مع امكانات المجتمع وموارده التي تساعد في الوصول الى تنمية مدروسة ومبرمجة، وهذا يتوقف ايضاً على الاحاطة الواسعة بالقوى العاملة ومعدلات مشاركتها، ومعدل القوى العاملة الى السكان وكما يكشف عن ذلك الجدول (12).

اذ يمثل السكان في سن العمل الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الاقتصاد الذي قد يرشح منه عدداً معيناً من القوى العاملة بسبب البطالة الاختيارية الى جانب الاجبارية فيرفع من درجة الاعالة التي سجلت (102) عام 1997 انخفضت الى (98) عام 2014 بحسب الجدول (12) علماً ان هذه المعدلات تزداد كلما ازداد معدل نمو السكان مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة إذ بلغ معدل نمو السكان 2,9% في حين لم تتجاوز نسبة نمو القوى العاملة (- 18,4%) للمدة 1997-2014 وذلك لتأثر القوى العاملة في هذه المدة بمجموعة عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية منها طبيعة التركيب العمري لسكان محافظة المثنى والذي يميل لفئة صغار السن واتساع مجالات التعليم الذي اسهم في عدم الالتحاق المبكر الى سوق العمل فضلاً عن انخفاض نسبة اسهام الاناث في النشاط الاقتصادي.

شكل المجموع الكلي للقوى العاملة في محافظة المثنى بقطاعيه العام والخاص (108001) عامل في عام 1997 اي ما نسبته (24,7%) من اجمالي السكان انخفضت هذه النسبة الى (24%) عام 2014 كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في العراق شكلاً ومضموناً بعد عام 2003 وكانت نسبة التشغيل في القطاع العام لعام 1997 اعلى من مثيلاتها عام 2014، مثلما كان للتحضر انعكاسات على طبيعة اتجاهات التشغيل في منطقة الدراسة عكست الاثر السلبي لنسبة التحضر في هيكل التشغيل والتي تعمقت حداثتها بعد عام 2003، إذ ازدادت نسبة المشتغلين في الانشطة غير السلعية من اجمالي المشتغلين من (55,6%) عام 1997 الى (67,8%) عام 2014 ما يدل على عجز القطاع الصناعي

على استيعاب الزيادة في القوى العاملة والتي لم تشكل نسبة العاملين فيه سوى (3,1%) عام 1997 وازدادت نسبياً عام 2014 لتبلغ (3,7%)، وهذا يوضح ان انتقال القوى العاملة الريفية الى المدن لم يكن بفعل التصنيع والجذب، مثلما هو الحال في الدول المتقدمة وانما بسبب عوامل الطرد من الريف.

الجدول (12)

السكان والسكان في سن العمل والسكان النشطين اقتصادياً ومعدلات المشاركة في محافظة المثنى لعامي 1997 و2014

معدل النشاط الاقتصادي المنفح	معدل النشاط الاقتصادي الخام	نسبة السكان في سن العمل الى السكان	السكان النشطين اقتصادياً	السكان في سن العمل	السكان		العام
					العدد	الجنس	
98,9	46,6	47	98698	99621	211984	ذكور	1997
8,2	4,1	50	9303	112463	224841	اناث	
50,9	24,7	48,5	108001	212084	436825	مجموع	
80,4	45,8	50,1	1605	1995	3976	ذكور	2014
10,1	4,6	56,1	202	1994	3552	اناث	
45,2	24,0	52,9	1807	3989	7528	مجموع	

المصدر: عمل البحث اعتماداً على الملاحق (6، 7، 8).

ويعكس هيكل القوى العاملة حسب النوع في منطقة الدراسة انخفاض نسبة اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي بفعل عوامل مؤسسية وثقافية واقتصادية وقانونية عمقت حدة هذا الانخفاض مقارنة بالذكور لذلك ان نجاح عملية التنمية الشاملة يحتاج الى تسليط الضوء على كفاءة الموارد البشرية لمنطقة الدراسة والعمل على تدريبها وجعله هدفاً لتحقيق اهداف محددة.

3-2-4: معوقات تنمية القوى العاملة:

ولعل من اهم التحديات التي تواجه عملية تحقيق التنمية للقوى العاملة في منطقة الدراسة -تتمثل بالنقاط التي حددتها وزارة التخطيط ضمن خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)⁽¹³⁾ والمتمثلة بالنقاط:-

أ- النمو السكاني المرتفع في العراق ومنها منطقة الدراسة يقابله زيادة مستمرة في معدلات الاستهلاك ولا سيما في الفئة المستهلكة (السكان دون سن العمل + فئة السكان خارج العمل).

ب- ارتفاع معدلات الاعالة التي افرزها الواقع الديموغرافي والتي اشارت الى ان اقل من نصف سكان المحافظة مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسؤولية اعالة انفسهم واعالة الفئة المستهلكة ما يشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية.

ج- انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل على الرغم من ارتفاعها ضمن التوزيع النسبي لاجمالي السكان.

د- ما تزال معدلات البطالة مرتفعة في الاقتصاد العراقي ومنه منطقة الدراسة التي سجلت استقراراً ملحوظاً بين صفوف فئة الشباب وكان نصيب الاناث منها الاكبر مقارنة بنصيب الذكور كنتيجة لضعف استجابة سياسة التشغيل.

هـ- ارتفاع نسبة التحضر على اتجاهات التشغيل اذ تبين تركز القوى العاملة في الانشطة غير السلعية على حساب نظيراتها السلعية.

و- ضعف سياسة التشغيل في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل العراقي ومنه منطقة الدراسة وذلك لابتعاد الاخير عن النظم الاقتصادية التي تتحكم بمسار مكوناته.

3-1-5: وسائل تنمية القوى العاملة:

ترتكز عملية تنمية القوى العاملة على تطبيق الاساليب العلمية، وتطوير العمليات التكنولوجية تطويراً يتناغم والظروف السائدة وهذا يتطلب معرفة واكتشاف القدرات الكامنة بالفرد وتوجيهها ولمعرفة اهم السياسات التي يتم بها تحقيق تنمية القوى العاملة لابد من التركيز على النقاط التالية:

أ- سياسة سكانية رشيدة هدفها في الامد الطويل التأثير في معدلات الخصوبة الكلية.
ب- رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار لغرض رفع كفاءة الاقتصاد المحلي بما يحقق زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي يضمن تغطية الزيادات الحاصلة في الطلب للفئة المستهلكة.

ج- برامج التدريب (training): تبنى برامج متقدمة للتدريب والتأهيل تسهم في تمكين القوى العاملة في منطقة الدراسة ورفع مستوى مهارتها بما يعزز بالنتيجة ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي.

د- النهوض بواقع المرأة: التأكيد على الدور الاقتصادي للمرأة عن طريق تبني استراتيجية للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمكينها وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها مما يعزز من ثقافة التكافؤ والمساواة بين الجنين في الحصول على الفرص.

هـ- تمكين الشباب والسعي الى زيادة مشاركتهم الفاعلة في المسارات التي تدعم مسارات التنمية المستدامة.

- و- التنمية الريفية المتكاملة للحد من التحرك السكاني السلبي بفعل عامل التحضر عن طريق تبني سياسات زراعية متطورة تجعل من اولوياتها جذب وتوطين القوى العاملة المهاجرة.
- ز- الشراكة التكاملية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لضمان استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ضمن اطار اقتصادي مؤسسي قانوني يضمن تفعيل هذه الشراكة.

3-2: استراتيجيات التنمية الصناعية (Industrial Development Strategies)

تشكل عملية وضع استراتيجيات تنمية صناعية حلاً مقبولاً للمشكلات المكانية عن طريق تنظيم الاستثمار في القطاع الصناعي لمنطقة الدراسة، سعياً لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن المكاني، ويستطيع القطاع الصناعي الاسهام في عملية التنمية الوطنية من خلال امكاناته المتاحة وتطويرها وتوسيعها، ومن ابرزها القوى العاملة الماهرة والمدرّبة، وفي اطار الرؤية الاستراتيجية لمعطيات واقع التنمية الصناعية ونتائج التحليل الاحصائي للقطاع الصناعي والقوى العاملة فيه، اعتمدت الدراسة لتحقيق هدف هذا المبحث على برنامج للتنمية الصناعية استند على العناصر التالية:

- أ- تحليل واقع القطاع الصناعي الذي يمتاز بقلة عدد المنشآت وعدد المشتغلين فيها فضلاً عن قيمة الاجور والانتاج في جميع الفروع الصناعية المكونة له وهذا ما تم عرضه في الفصل الرابع.
- ب- التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية الملائمة اعتماداً على الموقع الجغرافي والتوطن والتغير الهيكلي وهو ما تم مناقشته في الفصل الرابع.

وفي هذا المبحث لابد ان يأخذ في نظر الاعتبار عند وضع استراتيجيات تنمية صناعية الاهداف المتوخاة منها، فإذا كان الهدف يتحدد في مجال تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية المستوطنة في منطقة الدراسة عن طريق زيادة حجم الاستثمار فيها واستعمال التكنولوجيا الصناعية المتقدمة بهدف حل مشاكل صناعية فإن البرنامج التنموي الصناعي سوف يركز على قضاء السماوة، بسبب تركيز كافة النشاطات الصناعية الكبيرة في المحافظة فيه.

- أما اذا كان الهدف تحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية ضمن الاقضية المتخلفة، على الرغم من امكاناتها التنموية الجيدة مقارنة بالاقضية الاخرى، لذا فإن البرنامج التنموي سوف يركز على تكوين اقطاب للتنمية الصناعية ضمن قضاءي الرميثة والخضر على وفق نموذج التنمية اللامتوازنة مع تطوير مستوى الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية المتوطنة في قضاء السماوة.

- أما اذا كان الهدف من التنمية الصناعية الجمع بين المبدئين السابقين (مبدأ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية) ويجاد نوع من التوازن بينهما، وبالتالي تقليص التباين في مستويات التنمية المكانية عن طريق توزيع الاستثمارات الصناعية ضمن الاقضية المتخلفة فسوف تشمل استراتيجيات التنمية في المجال قضاء الخضر والرميثة والسلمان لكونها مناطق متخلفة صناعياً في حين تمتلك امكانات تنموية

يمكن استثمارها لتحقيق التنمية الصناعية، فضلاً عن ادخال قضاء السماوة ضمن هذا النوع من التنمية من دون تركيز الاستثمارات الصناعية فيه.

ويتطلب تحديد الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق التنمية الصناعية في منطقة الدراسة مراعاة النقاط التالية:

- أ- تحديد ومعالجة المراكز الصناعية (الورش والتصليح) في مدن منطقة الدراسة بطرق الاداء الصناعي المركب والمحاط من الخارج بمظهر حضاري متميز وهي:-
- مراكز تصليح السيارات والمعدات الالية الاخرى في مجمعات صناعية موحدة ذات خدمات متكاملة تركز على القوى العاملة المتخصصة.
- مراكز خدمات التصليح للادوات المنزلية والكهربائية بتنظيم المجمعات المتكاملة نفسها.
- ب- الرؤية الاستراتيجية لاقتراح البدائل لمدن منطقة الدراسة في اطار الرؤية الاستراتيجية لوضع برنامج تنموي صناعي في مدن منطقة الدراسة يتضمن ثلاثة بدائل.

3-2-1: البديل الاول: مراكز للتنمية الصناعية (Industrial centers):

ويقصد بها توطين لمجموعة من الانشطة في حيز محدود (وحدات تنموية) وآثاره محلية تقتصر على الاقليم المتواجد فيه، اذ تقوم فكرته على ايجاد مراكز للتنمية الصناعية تعتمد في اقتصادياتها على الصناعات الانشائية والبلاستيكية والغذائية والصناعات النسيجية للاستفادة من الوفورات الاقتصادية الخارجية المتاحة في اضية محافظة المثنى ولخلق نوع من الموازنة المكانية لاقضيته ونواحيها فقد تم اختيار اضية السماوة والرميثة والخضر لتوقيع هذه الصناعات ينظر الخريطة (2) ومن شأن تطبيق البديل الاول ان يسهم في:

- أ- خفض وتائر الهجرة الريفية باتجاه المدن وتحقيق التكامل الانتاجي.
 - ب- نشر التنمية الصناعية الشاملة في المناطق الحضرية والريفية وباسهام القوى العاملة فيها.
 - ج- الاستثمار الحقيقي لامكانات الوحدات الادارية الطبيعية والبشرية.
- في حين تواجه هذا البديل صعوبات اهمها:
1. بعض الوحدات الادارية تقنقر الى الامكانات التنموية ولا سيما القوى العاملة في ناحية بصية.
 2. ضعف البنى التحتية وخدماتها في كثير من الوحدات الادارية ولاسيما الطرق ووسائل النقل والاتصالات والطاقة.

3-2-2: البديل الثاني: محاور للتنمية الصناعية (Axes of growth):

يراد بها سلسلة من النقاط او اقطاب النمو الصناعي تربطها علاقات تكاملية نتيجة لوجودها على محور نقل رئيسي وبهدف التخفيف من حدة التركيز الحضري في مدن المحافظة وتتمثل بالمحاور التالية:

أ- محور الرميثة - القادسية الذي يرتبط بالمحاور الصناعية المقترحة لمحافظة القادسية.

ب- محور الخضر - ذي قار، الذي يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة ذي قار.

ج- محور سماوة - الرميثة - القادسية الذي يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة القادسية.

د- محور الوركاء - واسط، الذي يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة واسط وكذا يرتبط بالمحور الصناعي لمحافظة ذي قار ينظر الخريطة (3)، يعمل بديل محاور النمو على نشر التنمية الصناعية في الوحدات الادارية المختلفة فضلاً عن ربط مراكز التنمية المحلية بالاقليمية، إلا أنّها تواجه صعوبات منها التكاليف العالية لتحقيقها، وبعض المشاريع الصناعية لا يمكن اقامتها ضمن محاور النمو على اعتبار أنّ هذه المشاريع لا تستند على طرق النقل فحسب بل تدخل مقومات ووفورات اقتصادية في اقامتها فضلاً عن انعكاس هذه المحاور على زيادة الهجرة الى المراكز الحضرية وذلك لاقتصار التنمية فيها على المناطق الحضرية.

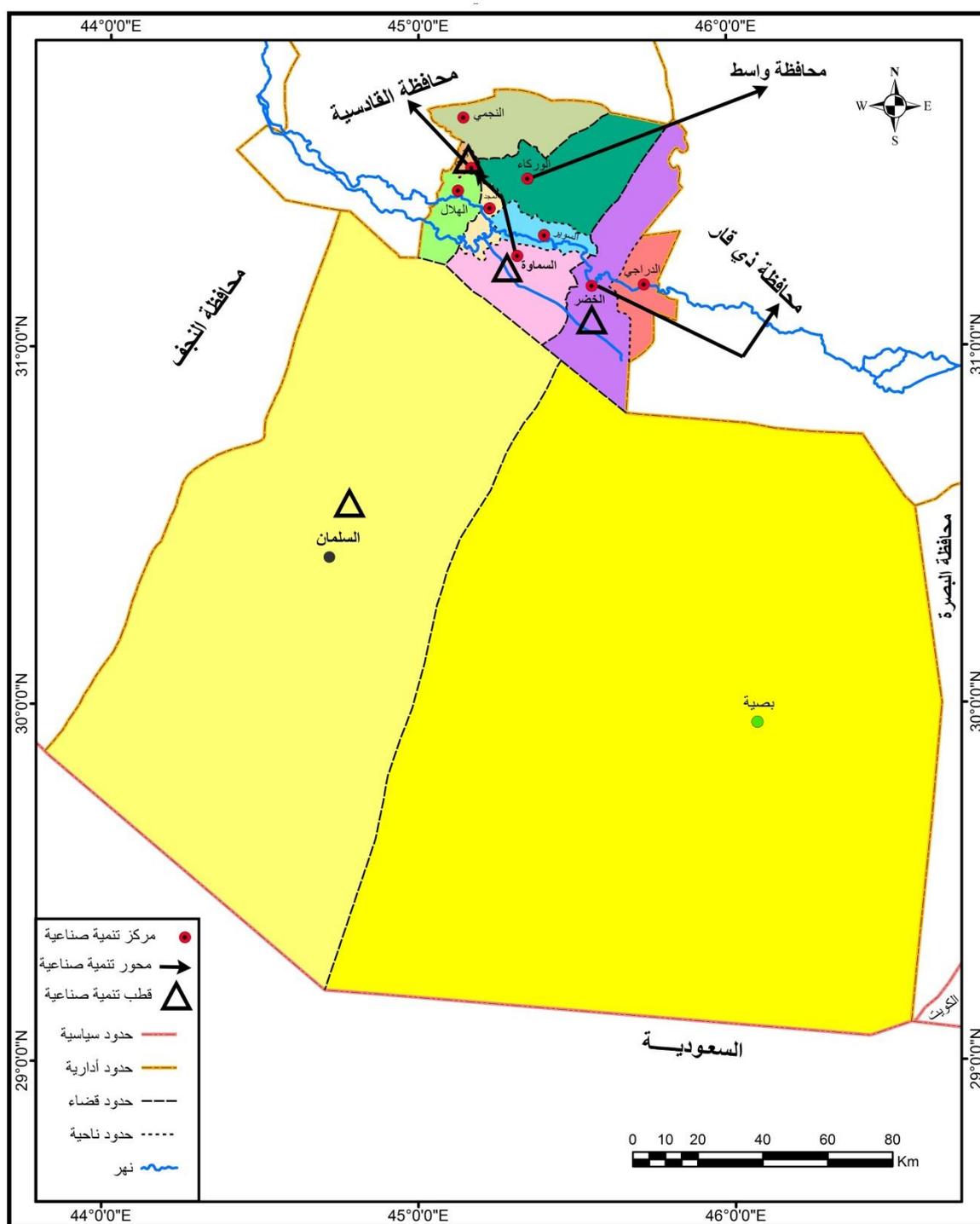
3-2-3: البديل الثالث: اقطاب للتنمية الصناعية (Growth poles):

إنّ مضمون هذا البديل يهدف الى تركيز الاستثمارات في مناطق محددة لزيادة الانتاج والعوائد والدخول اذ يعتمد على المزج بين البديلين الاول والثاني لإيجاد اقطاب للتنمية الصناعية ويتضمن المناطق التالية:

- أ- القطبين الصناعيين في قضاءي السماوة والخضر اللذان يرتبطان بالمحاور الصناعية لمحافظة ذي قار والقادسية.
- ب- قطبين صناعيين في قضاء السلمان والرميثة يمكن ارتباطهما بمحاور التنمية الصناعية في محافظة البصرة وذي قار بالنسبة لقضاء السلمان والقادسية بالنسبة لقضاء الرميثة.

الخريطة (3)

بدائل التنمية الصناعية المقترحة على محافظة المتنى



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

ويواجه البديل الثالث بعض المشاكل تتمثل باستئثار مراكز الاقضية كقضاء السماوة والرميثة والخضر والسلمان باستقطاب السكان والقوى العاملة وبالتالي تسريع وتائر الهجرة اليها مما يشكل ضغطاً واضحاً على البنى التحتية (infrastructure) والخدمات وبالتالي ايجاد فجوة او هوة انمائية (Development Gap) بين الوحدات الادارية.

ويرى الباحثان انّ البديل الثالث (اقطاب التنمية) هو البديل الافضل والمناسب في منطقة الدراسة كونه يساعد على نشر الصناعة ويسهم في خلق موازنة مكانية (spatial Disequilibrium) بين وضمن اقصية منطقة الدراسة وكذا يرتبط وظيفياً مع المحاور الصناعية مع محافظات البصرة، وذي قار، والقادسية، وواسط فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية.

اما اهم الصناعات الممكنة تنميتها والاستثمار فيها فهناك امكانية استثمار الصناعة في الوحدات الادارية بحسب ما يتوفر من مقومات مشجعة على اقامتها وتكشف معطيات الجدول (13) والخريطة (4) اهم الصناعات التي يمكن تنميتها وعلى النحو التالي:

أ- الصناعات الثقيلة: وتشتمل على الحديد الانشائي والصناعي، معامل السيارات بأنواعها والساحبات الزراعية والحاصدات والآليات الهندسية الثقيلة والخفيفة وكذا يمكن الاستثمار في الصناعات الكيماوية بأنواعها مثل المشتقات المكررة وصناعة الانابيب (انابيب الري البلاستيكية) للتغلب على شحة مياه نهر الفرات وادامة الانتاج الزراعي، فضلاً عن صناعات الابنية الجاهزة والفولاذ والطابوق الناري اذ يبلغ احتياطي المحافظة من معدن الدولومايت الذي يعد المادة الاولية لتلك الصناعات ما يقارب (267,7) مليون طن.

ب- الصناعات الخفيفة: وتتمثل بالصناعات الانشائية كالسمنت بأنواعه العادي، والمقاوم، والحصى الفني، والسيراميك، والطابوق، اما الصناعات الغذائية فتتمثل بصناعة الزيوت النباتية والالبان وتعليب اللحوم وتعليب التمور، فيما تشمل الصناعات الكيماوية الممكنة تنميتها صناعة الاسمدة والمنظفات والمساحيق والصابون. فضلاً عن الصناعات الحرفية كالشبابيك والابواب والصحيات بكافة انواعها. وبقينا بأن عماد قيام هذه الصناعات في منطقة الدراسة هو القوى العاملة ودرجة تدريبها وتعليمها.

الجدول (13)

الصناعات الممكنة تنميتها والاستثمار فيها بحسب الوحدات الادارية في محافظة المثنى

الوحدات الادارية	نوع الصناعة الرئيسية	نوع الصناعة الثانوية
م. ق. السماوة	الانشائية - الهندسية، الكيماوية	الغذائية، الورق والطباعة، النسيجية
ن. السوير	الغذائية، الانشائية	الكيماوية
م. ق. الرميثة	النسيجية، الغذائية، الانشائية	الصناعات الاخرى
ن. المجد	الغذائية، الانشائية	الخشب
ن. الوركاء	الغذائية، الانشائية	الخشب
ن. النجمي	الانشائية، الغذائية	الصناعات الاخرى
ن. الهلال	الغذائية، الخشب	الانشائية
م. ق. السلطان	الكيماوية الاستخراجية	الانشائية
ن. بصية	الاستخراجية	-
م. ق. الخضر	الغذائية، الانشائية، الخشب	الكيماوية
ن. الدراجي	الانشائية، الغذائية	الكيماوية

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

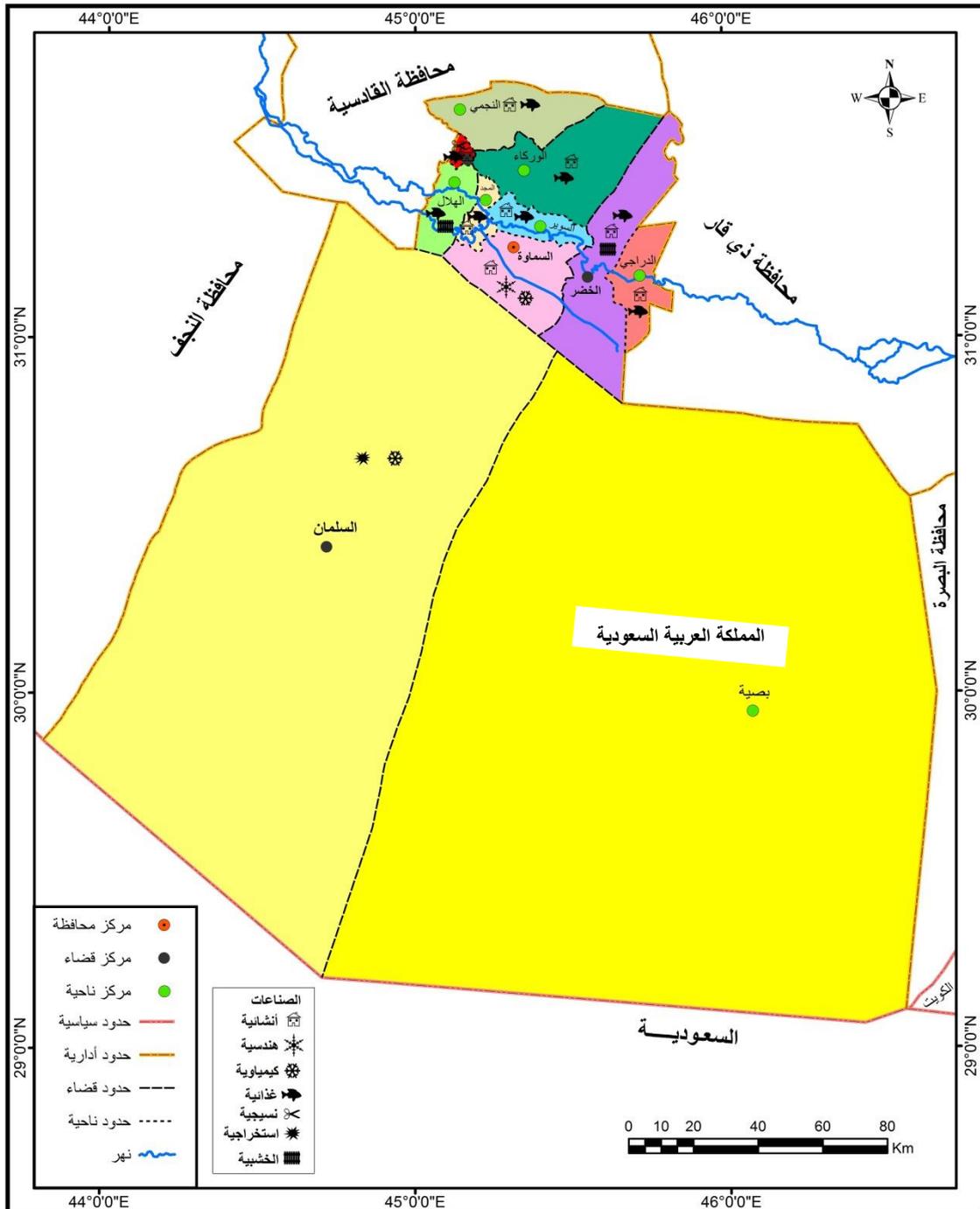
مما تقدم يمكن القول إنَّ استراتيجية التنمية الصناعية تعد وسيلة لاستثمار الموارد وتقديم الخدمات في بعدها الزمني والمكاني، فضلاً عن تحقيق التوازن وتقليل التباين بين المناطق المختلفة من منطقة الدراسة وتوجيه القوى العاملة بالاسهام في تحقيق هذا الهدف.

وعن طريق عرض ومناقشة استراتيجية التنمية الصناعية يتضح انَّ تحقيقها ضمن الاقضية المتخلفة من محافظة المثنى يعتمد بشكل رئيس على تحديد الامكانات والموارد التنموية المتاحة وتحقيق اكبر وامثل استثمار لها ضمن الاقضية، ومن خلال تطبيق الاستراتيجيات التنموية والبدائل المقترحة الذي تم اعتمادها تبين ان نموذج التنمية الصناعية المتوازنة على وفق اقطاب النمو ومحاور التنمية هي

الافضل في تحريك الاقتصاد المحلي وتنمية القطاع الصناعي بالارتكاز على حجم الاستثمارات الصناعية المتاحة والفلسفة الاقتصادية المعتمدة، فضلاً عن طبيعة الاهداف التنموية التي ينبغي تحقيقها ضمن المناطق المتخلفة اقتصادياً.

الخريطة (4)

الصناعات الممكن تنميتها في محافظة المثنى



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (13).

المبحث الرابع

اثر القوى العاملة في التنمية الصناعية في محافظة المثنى

يسهم القطاع الصناعي بشكل واضح في عملية تحقيق التنمية، فهو احد اهداف التنمية الوطنية اذ انه يحقق لافراد المجتمع الاستقلالية والهيبة الوطنية عن طريق انتاج السلع الصناعية ولا سيما المعدنية منها⁽¹⁴⁾. ويكمن دور الصناعة في اطار العملية التنموية الشاملة في تشغيل القوى العاملة وحل مشكلة البطالة، وتوفير السلع الاستهلاكية وبالتالي رفع المستوى المعاشي لهم وهذا الهدف الرئيس لهذه العملية وكذا يسهم القطاع الصناعي ايضاً في توفير عملات صعبة كون استيراد السلع الصناعية من الخارج يكلف البلدان مبالغ طائلة وكذا يسهم في توفير وسائل الانتاج الزراعي من معدات وآلات وتقنيات وفي الوقت نفسه يساعد العاملين في تطوير مهاراتهم وقدراتهم ما ينعكس على زيادة جودة الانتاج وبالتالي نقل الاقتصاد الوطني والمحلي من حالة التخلف الى حالة التقدم والرقي.

والتنمية الصناعية ترتبط بالنمو الصناعي (Industrial Growth) الذي يعني الزيادة الكمية في حجم او قيمة الانتاج الصناعي في الاقليم⁽¹⁵⁾. إذ تؤثر الزيادة في كمية الانتاج الصناعي الى ارتفاع المستوى المعيشي للسكان، فضلاً عن تطور المهارات الفنية والعلاقات الاجتماعية عن طريق التغيير الحاصل في هيكل السكان وبالتالي التخلص من الفقر والامية والتخلف الاقتصادي وتهدف التنمية الصناعية الى جملة اعتبارات لا تسقط عن افكار المخططين والقائمين على الخطط الصناعية وهي:⁽¹⁶⁾

1- معالجة مشكلة البطالة بأمتمصاص الاعداد الفائضة وغير الموظفة بالانشطة الاقتصادية المختلفة.
2- تعجيل وتائر نمو الناتج الاقليمي والقومي الاجماليين عن طريق زيادة اسهام قطاعات الصناعة فيه.

3- توفير النقد الاجنبي بأحد الاتجاهين: عدم استيراد المنتجات الصناعية من الاسواق الاجنبية عن طريق اقامة الصناعات المعوضة عنها، او اقامة الصناعات الموجهة نحو التصدير، اي تصدير المنتجات الصناعية الى الاسواق الخارجية.

4- تنويع الانتاج الصناعي وذلك بالانتقال الى انتاج سلع صناعية جديدة ذات مؤشرات فنية واقتصادية عالية وتحسين تلك المؤشرات للمنتجات الصناعية فعلاً.

- 5- تحقيق الاستقرار للإنتاج الصناعي وذلك عن طريق النمو المتوازن لقطاعات الاقتصاد الإقليمي.
6- تساعد التنمية الصناعية في أي منطقة على إعادة النظر في بيئتها العمرانية والخدمية والعمل على تطويرها في المناطق المتخلفة.

وتتباين آراء الباحثين والمخططين حول الأساليب والطرق التي ينبغي تبنيها لإرساء قواعد التنمية الصناعية في ضوء التنمية الاقتصادية إجمالاً، فهناك من يدعو إلى توزيع التخصيصات الاستثمارية في الخطط التنموية بين القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن ما ينعكس على عملية نموها. بالمقابل هناك من يدعو إلى زيادة أسهم الاستثمارات في القطاع الصناعي باعتباره رائداً في عملية النمو لمجمل قطاعات الاقتصاد الوطني وفروعه المختلفة⁽¹⁷⁾. ومن الواضح أن استراتيجية الصناعة تختلف من بلد إلى آخر ومن مدة زمنية لأخرى استجابة لاختلاف النمو الاقتصادي والاجتماعي في الإقليم الواحد، وأن التنمية الصناعية تحتاج إلى قوى عاملة ماهرة، وأن مدى توفرها يعتمد على المستوى الذي وصلت إليه التنمية البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتدريب والتأهيل وهذا ما تعاني منه البلدان النامية ومنها منطقة الدراسة وسيتم تناول دور القوى العاملة تباعاً.

3-2: دور القوى العاملة في تحقيق التنمية الصناعية:

تعد القوى العاملة عاملاً مهماً في توطن المنشآت الصناعية وتنميتها، وتتباين أهميتها وفقاً لمعايير، التدريب وطبيعة المنشأة الصناعية والوظيفة التي تؤديها، وتشكل هذه المعايير المرتكزات الأساسية في تطوير القطاع الصناعي، وتتباين الصناعات في احتياجاتها من القوى العاملة فمنها ما يحتاج إلى أعداد كبيرة وأخرى إلى أعداد قليلة⁽¹⁸⁾، ففي الصناعات التي تعتمد الكم في القوى العاملة تكون عملية التوزيع الجغرافي للصناعات ضعيفاً، في حين يكون اختيار نوعية القوى العاملة عاملاً مؤثراً ومن الصعب أحلال العوامل الأخرى محله ويبقى عنصر العمل يلعب دوراً في التوزيع الجغرافي للصناعة، ويشكل توافر السكان والقوى العاملة أظهر الأسس الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية على وجه التحديد ضمن الأقاليم الجغرافية المتخلفة، وتتضح هذه الأهمية عن طريق الحقائق التالية:⁽¹⁹⁾

3-2-1: توافر القوى العاملة من الناحية العددية.

3-2-2: توافر القوى العاملة من الناحية المهارية (الفنية).

3-2-3: تباين الأقاليم في تكاليف القوى العاملة.

3-2-1: توافر القوى العاملة من الناحية العددية: إنَّ لتوافر السكان والقوى العاملة وبأعداد كبيرة

أهمية مزدوجة في مجال تحقيق التنمية المكانية فهي تشكل معين ورافد لتعزيز القطاعات الاقتصادية بالقوى العاملة من جهة وسوقاً مهمة لتصريف المنتجات الصناعية من جهة أخرى، وكذا إن نمط التوزيع الجغرافي للسكان (Distribution of population) يعد عاملاً محدداً للاتجاهات المكانية للتنمية

الصناعية، إذ أنّ كثير من الصناعات تتجذب باتجاه مناطق التركيز السكاني ما ينعكس بشكل واضح على عملية التنمية في المناطق ذات التركيز السكاني والمناطق المتخلخلة سكانياً وهذا ما تعاني منه محافظة المثنى بشكل واضح.

يلعب حجم السكان في منطقة الدراسة الدور الاساسي في اغناء الصناعات المختلفة بالقوى العاملة اذ بلغ عدد سكانها عام 1997، 436825 نسمة من مجموع سكان العراق البالغ عددهم 22046244 نسمة، ثم واصل الارتفاع ليبلغ 614997 نسمة عام 2007 من اجمالي سكان العراق البالغ عددهم 29682081 نسمة وبمعدل نمو بلغ (3,5%) هذا المعدل فاق نظيره في العراق (3%) للمدة 1997-2007، ليصل عدد سكان المحافظة حسب تقديرات عام 2014 777843 نسمة من اجمالي سكان العراق البالغ عددهم 36054800 نسمة وبمعدل نمو بلغ (3,4%) وهو يقل عن نظيره على مستوى العراق البالغ (2,8%) للمدة 2007-2014، ان لهذه المؤشرات من حيث معدل النمو والاعداد الكبيرة من السكان دلالات واضحة في توفير الاعداد اللازمة من القوى العاملة التي تتطلبها الانشطة الصناعية من حيث الكمّ، فضلاً عن توفير الاسواق المناسبة للسلع المنتجة وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان في محافظة المثنى فإن نتائج تحليل المعطيات تشير الى الحقائق التالية:

1- وجود تباين واضح في التوزيع الجغرافي للسكان بين اقصية منطقة الدراسة، اذ يظهر استحواذ كلٍ من قضاء السماوة وقضاء الرميثة على (84,8%) من اجمالي سكان المحافظة لعام 2014 وبواقع (42,4%) لكل منهما مقابل تدني نسب حجوم السكان في الاقصية الاخرى وبفارق كبير، هذا التباين الجغرافي للسكان له آثار سلبية باتجاه تحقيق التنمية الصناعية، لانه اوجد مناطق ذات تركيز كبير للسكان والانشطة المختلفة مثلما هو الحال في قضاء السماوة والرميثة مقابل مناطق عوز سكاني ونشاط اقتصادي صناعي. ولاسيما في قضاء السلطان.

2- ان طبيعة الحجوم السكانية للأقصية تعكس في الوقت نفسه حجوم الاسواق التي يمكن ان تسهم في جذب استقطاب الصناعات المختلفة ووفقاً لذلك تعد اقصية السماوة والرميثة اوسع سوق على وفق مؤشر حجم السكان.

3- تتصف محافظة المثنى بتركز حضري للسكان في مناطق المدن الكبيرة ولاسيما مدينة السماوة والرميثة اذ بلغت نسبة السكان الحضر في مركز قضاء السماوة (72%) لعام 2014 فيما بلغت في مركز قضاء الرميثة (64%) علماً ان سكان هاتين الوحدتين الاداريتين يشكلون ما نسبته اكثر من (50%) من اجمالي سكان المحافظة، ما يشير الى خلل ملحوظ في توزيع السكان بين مناطق المدن المزدهمة ومناطق الارياف الفقيرة بالسكان وهذا له تأثير مباشر على تحقيق التنمية الصناعية.

ويشير التركيب النوعي للقوى العاملة الى مدى اسهامهم في النشاط الصناعي فهناك صناعات تعتمد بشكل اساسي على الذكور مثلما هو الحال في الصناعات الانشائية يلاحظ الصورة (4) على العكس من الصناعات النسيجية التي تناسبها القوى العاملة الانثوية ومثلما تم توضيحه مسبقاً فإن العاملين في الصناعة بمحافظة المثنى شكلوا ما نسبته (5,6%) من مجمل العاملين فيها على مستوى العراق بحسب الجدول (50)، ويتضح من خلال بيانات الجدول (14) ومثلما يعكسها الشكل (2).

ان القطاع الصناعي في محافظة المثنى قد وفرّ فرص عمل للذكور حوالي (88,7%) من اجمالي عدد العاملين فيها لعام 2014، في حين كانت نسبة الاناث نحو (11,3%)، ويعد هذا الامر ايجابياً بمجمله الا ان السلبية فيه عدم توازن اعدادهم في فروع الصناعة عن طريق توفيرها فرص عمل لكلا الجنسين لسكان المحافظة مما يشكل عائقاً امام تقدم عملية التنمية الصناعية فيها

الصورة (1)

الصناعات الانشائية تعتمد بشكل اساسي على العاملين الذكور



التقطت الصورة بتاريخ 15 / 11 / 2014.

الجدول (14)

التركيب النوعي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014

عدد العاملين					الفرع الصناعي
%	المجموع	%	اناث	%	
					ذكور

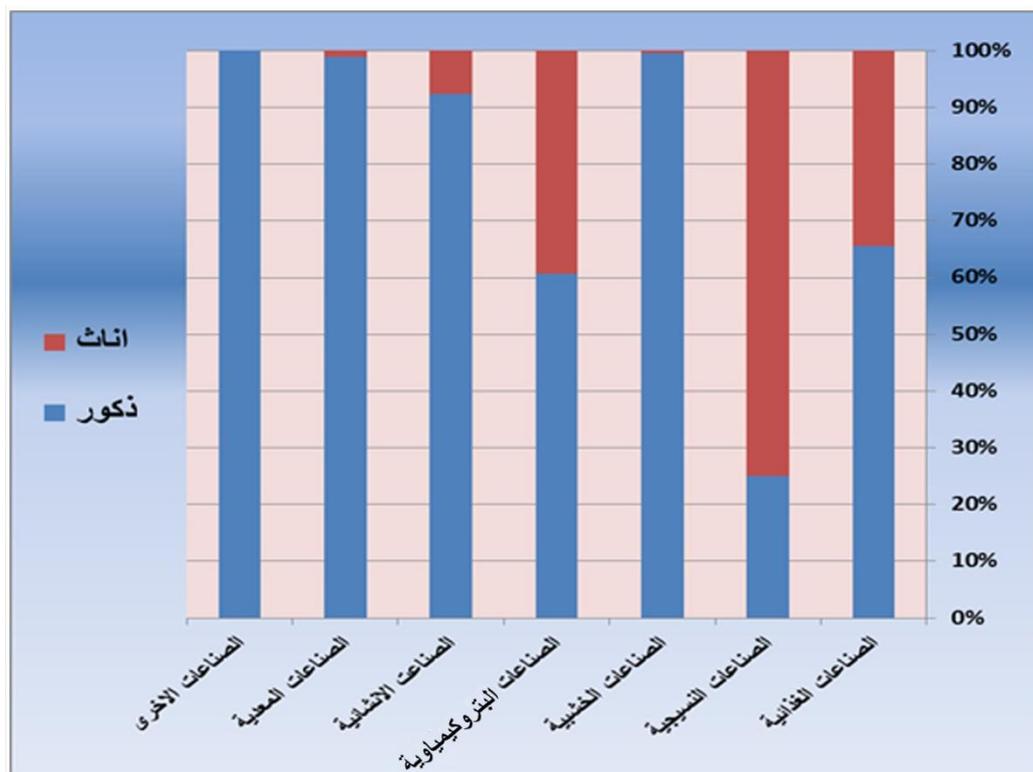
100	1068	34,5	368	65,5	700	الصناعات الغذائية
100	200	75	150	25	50	صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة
100	1600	0,4	5	99,6	1595	صناعة الخشب والاثاث
100	919	39,4	362	60,6	557	البتروكيماوية وتصفية النفط
100	10788	7,6	819	92,4	9969	الصناعات الانشائية
100	400	1	4	99	396	صناعة المنتجات المعدنية
100	185	-	-	100	185	الصناعات التحويلية الاخرى
100	15160	11,3	1708	88,7	13452	المجموع

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (1).

- الدراسة الميدانية لعام 2014.

الشكل (2)

التركيب النوعي للقوى العاملة في المنشآت الصناعية في محافظة المنى لعام 2014



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (14).

جاءت الصناعات التحويلية الأخرى بالمقدمة من حيث تشغيلها للعاملين من الذكور وبنسبة 100% من إجمالي العاملين فيها، ومن ثم تلتها صناعة الخشب والاثاث بنسبة (99,6%) في حين سجلت صناعة المنسوجات ارتفاعاً في نسبة العاملات فيها إذ بلغت نحو (75%) من مجموع العاملين فيها بسبب طبيعة عملها وعائدية اغلب منشآتها للقطاع العام.

ومما تقدم يتضح ارتفاع نسبة القوى العاملة الذكورية على حساب نظيراتها الانثوية في جميع الصناعات القائمة في المحافظة عدا الصناعات النسيجية وبنسب متفاوتة وكذا الصناعات الغذائية والبتروكيمياوية والنفط، وهذا يسهل امكانية التوسع بإقامة منشآت لها تستطيع استيعاب عدد اكبر من القوى العاملة العاطلة عن العمل من العنصر النسوي بما يدعم عملية التنمية الصناعية واتجاهاتها.

ويشير التوزيع العددي والنسبي للقوى العاملة في القطاع الصناعي على مستوى الاقضية في منطقة

الدراسة لعام 2014 الى الحقائق التالية:

أ- هيمنة قضاء السماوة على اكثر من ثلثي القوى العاملة في منطقة الدراسة وبنسبة (77,8%) من إجمالي القوى العاملة فيها وهذا ناتج عن تركيز اكثر من نصف المنشآت الصناعية فيه فضلاً عن كونه مركزاً تجارياً واقتصادياً وخدمياً كبيراً.

ب- جاء قضاء الرميثة بالمرتبة الثانية من حيث حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي وبنسبة (10,6%) من إجمالي القوى العاملة.

ت- ارتكز استئثار هذين القضاءين على المراتب الاولى في حجم القوى العاملة الى تركيز السكان فيهما من جهة، إذ استحوذا على (84,8%) من إجمالي السكان في المحافظة فضلاً عن ارتفاع نسبة السكان الحضر فيهما من جهة أخرى التي وصلت الى (72%) في قضاء السماوة و (64%) في قضاء الرميثة.

ث- لم يحظ قضاء السلمان الا على (2,5%) من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي ليأتي في المرتبة الاخيرة من حيث عدد القوى العاملة، ويعزى السبب في ذلك الى قلة المنشآت الصناعية فيه فضلاً عن بعد المسافة بين هذه المنشآت ومحل سكنى القوى العاملة إذ تبعد معامل السمنت والملح والاسفلت عن مركز قضاء السلمان بحوالي (155كم).⁽²⁰⁾

ج- احتل قضاء الخضر المرتبة الثالثة في حجم القوى العاملة وبأهمية نسبية بلغت (9,1%) من اجمال القوى العاملة في القطاع الصناعي.

ح- يتميز التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في القطاع الصناعي بالتباين الواضح، ففي الوقت الذي يشهد تركزاً كبيراً في بعض الاقضية يلحظ تراجع وانخفاضه في اقضية أخرى تبعاً لعوامل وتوقعات اقتصادية وليس اجتماعية ما يخل بتخطيط وتنمية القطاع الصناعي.

3-2-2: توافر القوى العاملة من الناحية المهارية (الفنية): تعد القوى العاملة الماهرة احدى المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الصناعية لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وحضارية، اذ يشكل ارتفاع مؤشر المهارة الفنية للقوى العاملة في القطاع الصناعي، وارتقاء مستويات التقنيات المتقدمة المطبقة في الصناعة جوانب ايجابية تكشف عن فاعلية النشاط الصناعي ودوره المتزايد في احداث التنمية الاقليمية المستهدفة.

بلغت نسبة العاملين الماهرين في النشاط الصناعي (44,1%) من اجمالي عدد العاملين في منطقة الدراسة بحسب معطيات الجدول (15) والشكل (20)، وجاءت الصناعات النسيجية في

الجدول (15)

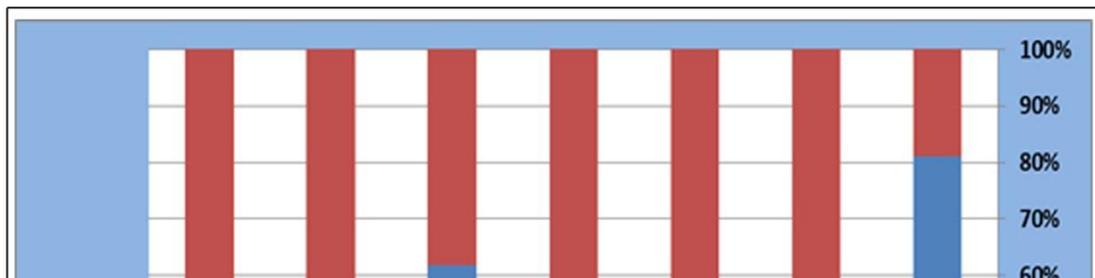
التوزيع العددي والنسبي للعاملين الماهرين في محافظة المنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014

العاملون الماهرون			عدد العاملين	الفرع الصناعي
% من اجمالي القوى الماهرة	%	العدد		
3,2	19	203	1068	الصناعات الغذائية
2,8	96	192	200	صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة
17,7	74	1184	1600	صناعة الخشب والاثاث
7,9	57,9	533	919	البتروكيماوية وتصفية النفط
61,7	38,2	4130	10788	الصناعات الانشائية
4,3	71	284	400	صناعة المنتجات المعدنية
2,4	86,4	160	185	الصناعات التحويلية الاخرى
100	44,1	6686	15160	المجموع

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (9).
- الدراسة الميدانية.

الشكل (3)

التوزيع النسبي لقوى العاملة الماهرة في محافظة المنى بحسب الفرع الصناعي لعام 2014



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (15).

- الدراسة الميدانية للعام 2014.

المقدمة اعتماداً على القوى العاملة الماهرة والتي بلغت (96%) من مجموع العاملين فيها، تليها الصناعات التحويلية الأخرى بأستحواذها على (86,4%) من اجمالي العاملين فيها، وجاءت صناعة الخشب والاثاث بنسبة (74%) من مجموع العاملين فيها، فيما لم تسهم القوى العاملة الماهرة في الصناعات الانشائية سوى (38,2%)، وكان اسهام القوى العاملة الماهرة ضعيفاً وحده في الصناعات الغذائية اذ بلغت (19%) من اجمالي العاملين فيها.

تبين معطيات الجدول (16) نسبة العاملين الماهرين على مستوى المنشآت الصناعية في المحافظة اذ جاءت معامل الالبسة الجاهزة والمنسوجات بالمقدمة وبنسبة (96%) من اجمالي العاملين فيها، تلتها محلات صناعة المجوهرات وبنسبة (86,4%)، ثم معامل صناعة الاثاث وبنسبة (81,7%) من اجمالي العاملين فيها، وقد اعتمدت كل من المجازر ومعامل المرطبات ومعامل طحن الحبوب والمخابز والافران ومعامل الحلويات والتلج والملح على قوى عاملة ماهرة وبنسب (6,8، 33,3، 48، 15,8، 12,2، 6، 26,4%) على الترتيب، فيما كانت نسبة العاملين الماهرين في معامل صناعة الغرف والصناعات الأخرى ومصانع تكرير النفط ومعامل الاسفلت (66,6، 63، 70,8، 33%) على الترتيب، في حين بلغت نسبة القوى العاملة الماهرة في كلاً من معامل السمنت والطابوق والبلوك والشتاكر والكاشي والجص، (49,7، 39,4، 25,4، 9,6، 17,8%) على الترتيب من اجمالي العاملين فيها، واعتمدت معامل البناء الحديدية واثاث الالمنيوم والخراطة على قوى عاملة ماهرة بنسبة (74,3، 56,4، 50%) على الترتيب من اجمالي العاملين فيها، وفيما يتعلق بمدى اسهام كل فرع من فروع الصناعة في منطقة

الدراسة من اجمالي عدد القوى العاملة الماهرة، فقد جاءت الصناعات الانشائية بالمقدمة باستحواذها على ما نسبته (61,7%) من اجمالي القوى العاملة الماهرة ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع اسهام هذه الصناعة من اجمالي العاملين في الصناعة التحويلية التي بلغت (10788) عامل، تليها صناعة الخشب والاثاث بالمرتبة الثانية وبنسبة (17,7%) ثم الصناعات البتروكيمياوية بنسبة (7,9%) في حين لم تسهم كلاً من الصناعات المعدنية والغذائية والمنسوجات والصناعات الاخرى الا بنحو (4,2)، (3,4، 2,8، 2,4%) على الترتيب من اجمالي القوى العاملة.

الجدول (16)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين الماهرين في محافظة المتنى بحسب المنشأة الصناعية لعام 2014

المنشأة الصناعية	عدد العاملين	عدد العاملين الماهرين	%
المجازر	29	2	6,8
المرطبات المتلجة	12	4	33,3
طحن الحبوب	104	50	48
المخابز والافران	756	120	15,8
الحلويات	49	6	12,2
الثلج	50	3	6
الملح	68	18	26,4
المنسوجات والالبسة الجاهزة	200	192	96
معامل الاثاث	850	695	81,7
صناعة غرف النوم	450	300	66,6
الصناعات الاخرى	300	189	63
تصفية (تكوير) النفط	607	430	70,8

33	103	312	معامل الاسفلت
49,7	1500	3018	السمنت والقوالب الكونكريتية
39,4	2120	5375	الطابوق
25,4	450	1771	البلوك
9,6	55	596	الشتاكر والكاشي
17,8	5	28	الجص
74,3	244	328	هياكل البناء الحديدية
56,4	35	62	اثاث الالمنيوم
50	5	10	الخرطة
86,4	160	185	صناعة المجوهرات
44,1	6686	15160	المجموع

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الملحق (4).

الدراسة الميدانية لعام 2014.

وللقاء الضوء على التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي بحسب الاقضية ومدى اسهامها في واقع التنمية الصناعية لمنطقة الدراسة لعام 2014 وعن طريق القراءة البصرية لمعطيات الجدول (17) والشكل (4) تتضح الحقائق التالية:

الجدول (17)

التوزيع المكاني للقوى العاملة الماهرة في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي والاقضية لعام 2014

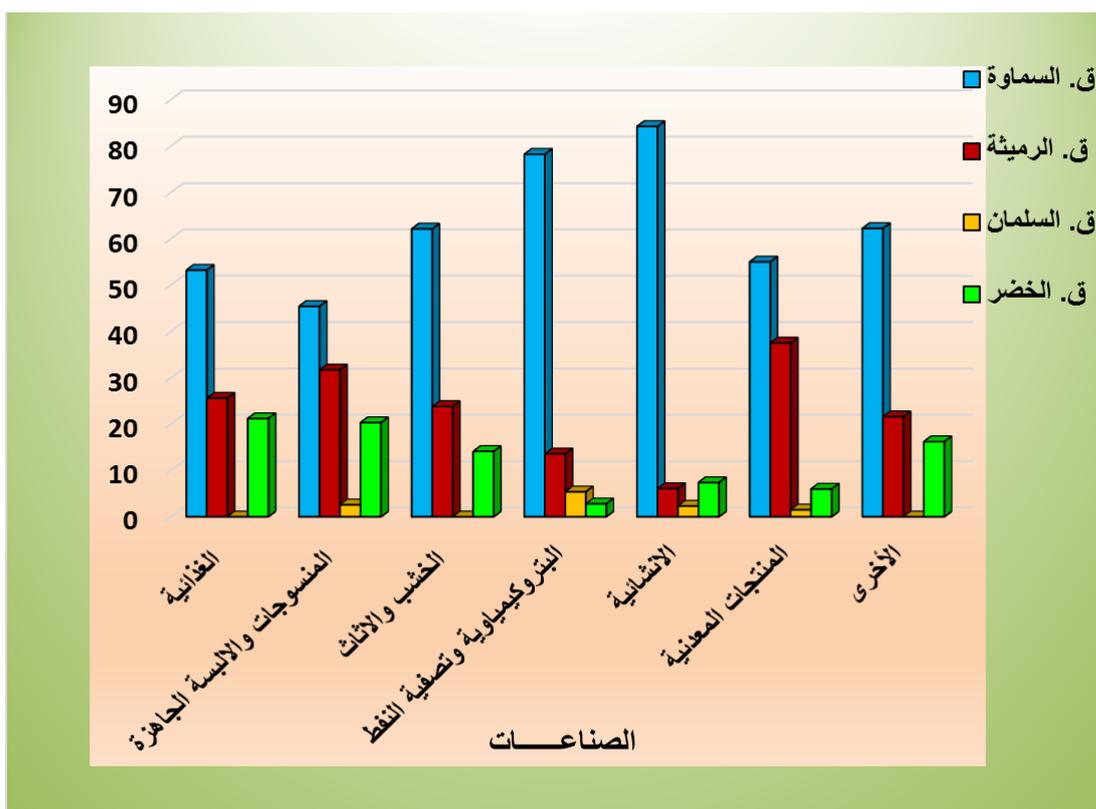
المجموع	ق. الخضر		ق. السلطان		ق. الرميثة		ق. السماوة		الاقضية الفرع الصناعي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
100	203	21,2	43	-	-	25,6	52	53,2	108	الصناعات الغذائية
100	192	20,3	39	2,6	5	31,7	61	45,4	87	صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة
100	1184	14,1	167	-	-	23,8	282	62,1	735	صناعة الخشب والاثاث
100	533	2,8	15	5,4	29	13,6	72	78,2	417	البتروكيمياوية وتصفية النفط
100	4130	7,4	306	2,3	95	6,1	252	84,2	3477	الصناعات الانشائية

100	284	6	17	1,5	4	37,5	107	55	156	صناعة المنتجات المعدنية
100	160	16,2	25	-	-	21,6	35	62,2	100	الصناعات التحويلية الاخرى
100	6686	9,2	612	2	133	12,8	861	76	5080	المجموع

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الدراسة الميدانية.

الشكل (4)

التوزيع المكاني للقوى العاملة الماهرة في محافظة المثنى بحسب الفرع الصناعي والاقضية لعام 2014



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (17).

أ- استأثر قضاء السماوة بالحصة الأكبر من نسبة القوى العاملة الماهرة وبلغ (76%) من اجمالي القوى الماهرة في محافظة المثنى ولكافة فروع القطاع الصناعي فيها، ما يعطي دليلاً واضحاً على استحواذ هذا القضاء على اهتمام ورعاية التخطيط الحكومي في توزيع المؤسسات التعليمية والتدريبية ووجود جامعة المثنى فضلاً عن ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية اذ بلغت اكثر من (52,6%) وبواقع (49,8%) للذكور و(55,7%) للإناث.

ب- نال قضاء الرميثة المرتبة الثانية من حيث حجم القوى العاملة الماهرة وبنسبة (12,8%).

ت- احتل قضاء الخضر المرتبة الثالثة بنسبة (9,2%) من اجمالي القوى العاملة الماهرة في منطقة الدراسة.

ث- لم يحظ قضاء السلمان الا على (2%) من القوى العاملة الماهرة، ويعزى السبب الى انخفاض نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية فيه حيث بلغ (1,4%) من اجمالي الحاصلين عليها وبواقع (1,9%) للذكور و(0,8%) للإناث بحسب الجدول (45) فضلاً عن قلة التدريب.

أما توزيع القوى العاملة الماهرة في الاقضية بحسب الفرع الصناعي فجاءت على النحو التالي:-

- الصناعات الغذائية: احتل قضاء السماوة المرتبة الاولى بنسبة (53,2%) من القوى العاملة الماهرة تلاه في المرتبة الثانية قضاء الرميثة وبنسبة (25,6%) تاركاً المركز الثالث لقضاء الخضر، وبنسبة (21,2%) من اجمالي القوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي، في حين لم يحظ قضاء السلمان باي نسبة.

- صناعة المنسوجات والالبسة الجاهزة: جاء قضاء السماوة في المرتبة الاولى بنسبة (45,4%) من اجمالي القوى العاملة الماهرة، ومن ثم قضاء الرميثة بنسبة (31,7%) فقضاء الخضر بنسبة (20,3%) في حين لم يحصل قضاء السلمان على ما نسبته (2,6%) من اجمالي القوى العاملة الماهرة في القطاع الصناعي.

- صناعة الخشب والاثاث: هيمن قضاء السماوة على حجم القوى العاملة الماهرة في هذا الفرق الصناعي وبنسبة (62,1%)، تلاه قضاء الرميثة بنسبة (23,8%) فقضاء الخضر بنسبة (14,1%) في حين لم يسجل قضاء السلمان نسبة للقوى العاملة الماهرة لهذا الفرع الصناعي بسبب عدم توطن هذه الصناعة فيه.

- الصناعات البتروكيمياوية وتصفية النفط: حصل قضاء السماوة على النسبة الكبرى من القوى العاملة الماهرة التي بلغت (78,2 %) ولم تحظ الاقضية المتبقية الرميثة والسلمان والخضر الا على (13,6 ، 5,4 ، 2,8 %) من اجمال القوى العاملة الماهرة.
- الصناعات الانشائية: استحوذ قضاء السماوة على غالبية القوى العاملة الماهرة وبنسبة (84,2 %) تاركاً لاقضية الرميثة والسلمان والخضر ما نسبته (6,1 ، 2,3 ، 7,4 %) من اجمالي القوى العاملة الماهرة.
- صناعة المنتجات المعدنية: جاء قضاء السماوة اولاً بنسبة (55 %) من القوى العاملة الماهرة تلاه ثانياً قضاء الرميثة بنسبة (37,5 %) ثم قضاءي الخضر والسلمان بنسبة (6 ، 1,5 %) على الترتيب.
- الصناعات الاخرى: حافظ قضاء السماوة على المرتبة الاولى بنسبة (62,2 %) من القوى العاملة الماهرة وجاء قضاء الرميثة ثانياً بنسبة (21,6 %) ومن ثم قضاء الخضر ثالثاً بنسبة (16,2 %) ولم يسجل قضاء السلمان اي نسبة.

مما تقدم يمكن ملاحظة ان الصناعات النسيجية والكيمياوية والخشب والاثاث والصناعات التحويلية الاخرى تعتمد وبشكل واضح على القوى العاملة الماهرة واستعمالها للتكنولوجيا بصورة متقدمة على الصناعات والمنشآت الاخرى في منطقة الدراسة وتمتع العاملين فيها بمستوى علمي مرتفع ما يساعد على قدرة وامكانية الاستجابة الكبيرة لسياسة التنمية الصناعية، وبالتالي يمكن القول بأن المحافظة تمتلك قوى عاملة من الناحية العددية والمهارية التي يتطلبها النشاط الصناعي، اما ضعف اسهام الاناث في هذا النشاط فهناك امكانية التوسع في اقامة الصناعات التي تناسبها كالصناعات النسيجية والالبسة والطباعة والصناعات الغذائية اذ ان التوسع في اقامة مثل هذه الانشطة الصناعية يشكل حافزاً مهماً لدخول القوى العاملة الانثوية الى ميدان العمل، فضلاً عن مردودها الاقتصادي.

3-2-3: تباين الاقاليم في تكاليف القوى العاملة: تشير اجور العاملين الى ذلك الشيء الذي

يسهم في تحديد مستوى رفاهية المجتمع، لانه احد المؤشرات الاقتصادية في البلدان كافة وعلى اختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية⁽²¹⁾. وهي بالفعل المقابل الذي يستحصله الفرد لتعويض جهوده المبذولة سواء كانت عضلية ام عقلية لاداء عمل ما، وهو مؤشر مهم من مؤشرات النمو الصناعي اذ غالباً ما تقترن زيادة الاجور مع تحقيق النمو في الناتج الصناعي، وتتباين تكاليف القوى العاملة في الصناعات التحويلية من صناعة الى اخرى وتبعاً لحجم الطلب على القوى العاملة والتغير في قيمة العملة المحلية وتدخل الدولة في تحديد الاجور، وتتباين الاجور حسب مناطق العاملين ومستوى مهارتهم وتحصيلهم العلمي وطبيعة الفرع الصناعي الذي يعملون فيه، فالتقرب والبعد من مركز المحافظة يؤديان دوراً كبيراً في

زيادة الاجور ونقصانها، وتشكل ملكية القطاع الصناعي أمراً مهماً في تكاليف القوى العاملة فإذا كانت تابعة للقطاع العام فالاجور تكون فيه محددة بقانون اي ان هناك حد ادنى واقصى لها فضلاً عن وجود نظام الحوافز، اما الصناعات التابعة للقطاع الخاص فأنها خاضعة للشخص الذي تعود له ملكية هذه الصناعة، هذا التباين انعكس على تكاليف القوى العاملة واجورها خلال مدة الدراسة، وللاعتناء بصورة واضحة عن تطور تكاليف اجور العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة المثنى فأن نتائج معطيات الجدول (18) وكما يعكسها الشكل (5) تبين الحقائق التالية:

1- ان قيمة تكاليف الاجور للصناعات التحويلية في المحافظة قد حققت اهمية نسبية مقدارها (4,5%) من اجمالي الاجور المدفوعة للعاملين في الصناعات التحويلية في العراق لعام

الجدول (18)

معدل النمو والاهمية النسبية لتكاليف القوى العاملة في الصناعات التحويلية في العراق ومحافظة المثنى للمدة (1980-2012) (الف دينار)

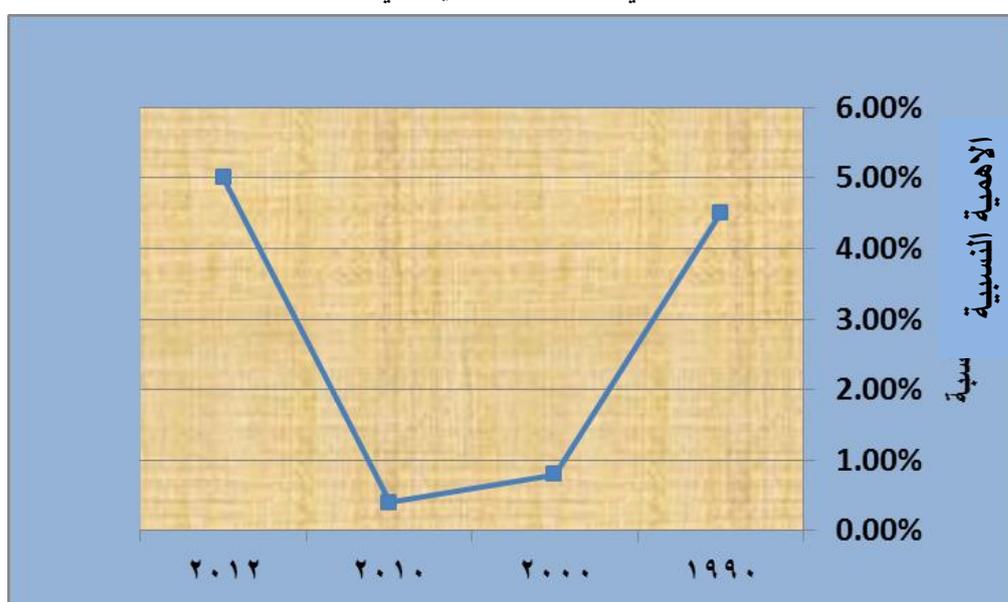
السنة	تكاليف اجور القوى العاملة/ الف دينار		الاهمية النسبية	معدل النمو %	
	العراق	محافظة المثنى		العراق	المثنى
1980	34540	522	1,5		
1990	64687	2911	4,5	39	13,9
2000	901259	7641	0,8	7,3	46,3
2010	9632862	48156	0,4	19,5	37
2012	436026066	22009879	5	17,1	28,1

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية المتسلسلة للاعوام 1980-2013.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء في المثنى، جداول الحاسبة الإلكترونية، بيانات غير منشورة، 2012.
- الدراسة الميدانية لعام 2014.

الشكل (5)

تطور الأهمية النسبية لتكاليف اجور العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى للمدة 1990-2012



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (18).

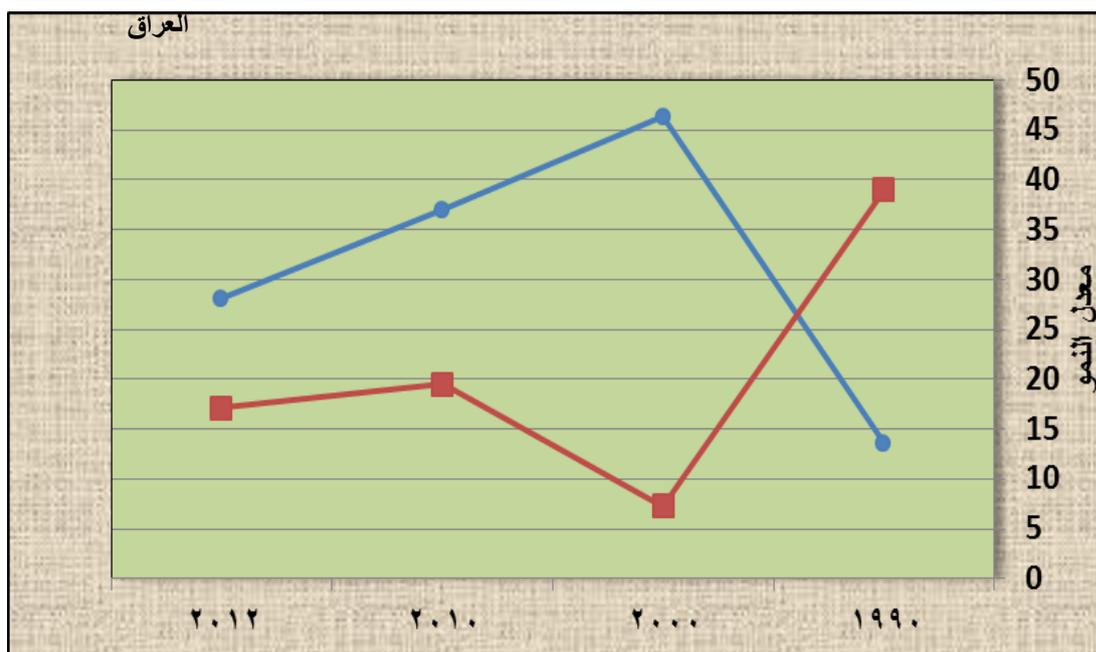
1990 وتعد مرتفعة مقارنة بنظيراتها لعام 1980، بسبب زيادة اعداد المنشآت الصناعية خلال المدة 1990-1980، وعلى العكس من ذلك فقد سجلت قيمة الاجور المدفوعة للعاملين انخفاضاً في اهميتها النسبية لعام 2000 لتبلغ (0,8%) ما انعكس على معدل النمو الصناعي فيها ليبلغ (7,3%) والذي يعد منخفضاً مقارنةً بنظيره على مستوى العراق البالغ (46,3%) وفي المدة ما بين 2010-2012 ادى ارتفاع قيمة الاجور في المحافظة الى ارتفاع الأهمية النسبية لها من (0,4%) الى (5%) من اجمالي العاملين في الصناعات التحويلية في العراق، الا ان معدل النمو لتكاليف الاجور بقي منخفضاً مقارنة بالعراق اذ سجل (19,5، 17,1%) على الترتيب لعامي 2010-2012 مقابل نظيراتها في العراق (37 و28,1%).

2- يلحظ ان جميع قيم معدل النمو السنوي لتكاليف اجور العاملين في القطاع الصناعي في المحافظة كانت موجبة للمدة 1990-2012، وهذا يؤكد حقيقة ارتباط التغير في اجور العاملين بالتغير

في قيمة الانتاج الصناعي والزيادة في عدد منشآته وليس بالتغيرات في اعداد العاملين (ارتفاعاً وانخفاضاً)، ينظر الشكل (6).

الشكل (6)

تطور معدل النمو السنوي لتكاليف اجور العاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المثنى للمدة 1990-2012



المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على الجدول (18).

3- شكلت الاهمية النسبية لتكاليف اجور العاملين في القطاع الصناعي لمحافظة المثنى مقارنةً بنظيراتها على مستوى العراق ارتفاعاً جيداً وبشكل ينسجم مع تطور الاهمية النسبية لإعداد العاملين والاجور لإجمالي القطاع الصناعي في المحافظة مقارنةً بالعراق.

ويظهر عن طريق استعراض واقع تكاليف اجور العاملين في الصناعات التحويلية في المحافظة، ان التغيير في اجور العاملين يرتبط بزيادة الناتج الصناعي وتطور عدد المنشآت الصناعية مثلما تم ذكره، ما يعد امراً ايجابياً لواقع القطاع الصناعي على وفق مؤشر اجور العاملين الذي يمكن الاعتماد عليه في بيان مدى اهمية دور القوى العاملة في تحقيق التنمية الصناعية لآنه يعبر بشكل دقيق عن تطور هيكل القطاع الصناعي واهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة.

مما تقدم عن طريق عرض ومناقشة واقع الصناعة في محافظة المثنى وتوزيعها الجغرافي ودور القوى العاملة في تنميتها وعبر ثلاثة مباحث اشتمل عليها هذا البحث، ظهر ان التغيير الحاصل في عدد المنشآت الصناعية طيلة مدة الدراسة لم يكن له اثر ايجابي واضح في تحقيق التنمية المكانية، ويعزى ذلك اصلاً الى ان اغلب المنشآت الصناعية ذات طابع استهلاكي موجه لسد حاجة السوق المحلي، فضلاً

عن ضعف حجم الاستثمار الصناعي فيها، ما انعكس على قلة القوى العاملة فيها، تركزت كافة فروع النشاط الصناعي التحويلي في قضاء السماوة على حساب الوحدات الادارية الاخرى، الامر الذي انعكس على زيادة الهوة الانمائية بينه وبين الاقضية الاخرى، ما يدل على عدم دقة الفرضية (2) التي اشارت الى توزيع الصناعات بمختلف فروعها على الوحدات الادارية في المحافظة، لذا فإن الفرضية البديلة هي: لا تتوزع الصناعات بشكل عادل على الوحدات الادارية في المحافظة، في حين تمتلك المحافظة قوى عاملة من الناحية العددية والمهارية الا انها لم تستثمر جيداً، فهناك وفرة في القوى العاملة الذكورية وضعف في اسهام الاناث في النشاط الاقتصادي، وهذا الامر أدى الى عدم دقة الفرضية (3) التي صرحت بأن القوى العاملة استثمرت امكاناتها استثماراً جيداً في عمليات التنمية الصناعية، لذا فإن الفرضية البديلة هي: لم تستثمر امكانات القوى العاملة استثماراً جيداً في عمليات التنمية الصناعية، وبعد استعراض واقع الصناعة في المحافظة ودور القوى العاملة في تنميتها.

الهوامش

* تم حساب معدل الاهمية الصناعية على وفق المعادلة التالية:-

$$ص = (ع + ر + ق) / 3.$$

إذ ان: ص = معدل الاهمية الصناعية

ع = معامل العمالة (عدد العاملين)

ر = معامل الرواتب والاجور

ق = معامل القيمة المضافة

• يتم حساب معامل كل من المؤشرات آنفة الذكر على وفق الخطوات التالية:

$$ع = (عدد عمال كل صناعة / متوسط عدد عمال الصناعات في الاقليم) \times 100.$$

$$ر = (قيمة الاجور لكل صناعة / متوسط قيمة الاجور في الصناعات للاقليم) \times 100.$$

$$ق = (القيمة المضافة في كل صناعة / متوسط القيمة المضافة للصناعات في الاقليم) \times 100.$$

– :- كلما ارتفع معدل الاهمية الصناعية لاي صناعة، اصبح لهذه الصناعة وزن اقتصادي اكبر في البنية الصناعية للاقليم مقارنة بالصناعات الاخرى، ينظر:-

حسن عبد القادر صالح، مدخل الى جغرافية الصناعة، مصدر سابق، ص146،147.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مركز التدريب والبحوث الاحصائية (تحليل الهجرة الداخلة في العراق) من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق، 2013، ص 105.

(2) سامي عزيز عباس و محمد يوسف حاجم، مصدر سابق، ص 171، 173.

(3) المصدر نفسة، ص157.

(4) نعمان شحادة، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص292.

** يتم احتساب معامل الارتباط المتعدد على وفق المعادلة التالية:

$$R = \frac{\sum(X^1X)(Y^1Y) \left\{ \sum \frac{(X^1X)}{N} \right\} \left\{ \sum \frac{(Y^1Y)}{N} \right\}}{\sqrt{\left[\sum (x^1x)^2 \frac{(\sum x^1x)^2}{N} \right]} \sqrt{\left[\sum (y^1y)^2 \frac{(\sum y^1y)^2}{N} \right]}}$$

إذ إن: R = معامل الارتباط المتعدد

X = متغيرات مستقلة

y = متغيرات معتمدة

N = عدد المشاهدات

– اذا كان الارتباط موجباً وتاماً بلغت قيمة المعامل (+ 1) واذا كان الارتباط سالباً وتاماً بلغت قيمة المعامل (- 1)، واذا لم تكن هناك علاقة بين المتغيرين فأن قيمة المعامل ستكون (صفرأ). ينظر:

محمود حسن المشهداني، اصول الاحصاء والطرق الاحصائية، مطبعة السلام، بغداد، 1985، ص161،162.

(5) مكي محمد عزيز ورياض ابراهيم السعدي، جغرافية السكان، مصدر سابق، ص133.

(6) حسين عليوي ناصر الزبيدي، نمو السكان في مناطق احوار جنوب العراق (1977-2007)، مجلة اداب ذي قار، العدد (9)، المجلد (3)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، نيسان 2013، ص265.

*** تم احتساب حجم السكان المستقبلي على وفق المعادلة التالية:

$$Pn = Po(1 + R)^n$$

اذ ان: سنة الهدف = Pn ، عدد السنوات بين اخر تعداد وسنة الهدف = n ، معدل النمو = R ، التعداد السابق Po = ينظر:

- عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، مصدر سابق، ص304.

(7) محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص41.

(8) رولا دشتي، مؤشرات السكان والقوى العاملة والتوظيف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص229.

(9) منصور محمد اسماعيل، ادارة الموارد البشرية، مركز الامين للطباعة والنشر، صنعاء، 2005، ص38.

(10) حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة (1991-2000) واقامتها المستقبلية، اطروحة دكتوراه (غ.م) كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008، ص144.

(11) منذر عبد المجيد البديري، مصدر سابق، ص235.

(12) مهدي حسين زويلف، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الرسالة، عمان، 1983، ص35.

(13) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، مصدر سابق، ص37.

(14) Harry Johnson, a theoretical of economic nationalism in new and developing stats, political science quarterly, 1988.

(15) عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط من العراق، مصدر سابق، ص21.

(16) صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (اساليبه، تطبيقاته، واجهزته)، ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص33.

(17) S. K Nath, balanced Growth in economic policy for Development pengium, modern economic, London, 1973, p. 290-309.

(18) حسن خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص135.

(19) محمد خميس الزوكة، التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية، ط2، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1984، ص221.

(20) الدراسة الميدانية لعام 2014.

(21) اوسكار لانجه وآخرون، مسائل في الاقتصاد السياسي الاشتراكي، دار الحقيقة، بيروت، 1972، ص205.

المصادر

1. اوسكار لانجه وآخرون، مسائل في الاقتصاد السياسي الاشتراكي، دار الحقيقة، بيروت، 1972.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مركز التدريب والبحوث الإحصائية (تحليل الهجرة الداخلة في العراق) من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسر في العراق، 2013.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد، 2009.

4. حسن خليل، الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013.
5. حسن عبد القادر صالح، مدخل الى جغرافية الصناعة، ط1، مطبعة الشروق، عمان، 1985.
6. حسين عليوي ناصر الزيايدي، نمو السكان في مناطق احوار جنوب العراق (1977-2007)، مجلة اداب ذي قار، العدد (9)، المجلد (3)، كلية الاداب، جامعة ذي قار، نيسان 2013.
7. حسين عليوي ناصر، تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة (1991-2000) واقامتها المستقبلية، اطروحة دكتوراه (غ.م) كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008.
8. الدراسة الميدانية لعام 2014.
9. رولا دشتي، مؤشرات السكان والقوى العاملة والتوظيف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
10. سامي عزيز عباس و محمد يوسف حاجم، منهج البحث العلمي (المفهوم والاساليب والتحليل والكتابة)، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2011.
11. صباح كجه جي، التخطيط الصناعي في العراق (اساليبه، تطبيقاته، واجهزته)، ج1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
12. عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، ج1، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000.
13. عبد الزهرة علي الجنابي، واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط من العراق، اطروحة دكتوراه (غ.م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1996.
14. محمد خميس الزوكة، التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية، ط2، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1984.
15. محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.
16. محمود حسن المشهداني، اصول الاحصاء والطرق الاحصائية، مطبعة السلام، بغداد، 1985.

17. مكي محمد عزيز ورياض ابراهيم السعدي، جغرافية السكان، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1984.

18. منذر عبد المجيد البدري، القوى العاملة في العراق (1957 - 1977) - دراسة في الجغرافية البشرية، اطروحة دكتوراه (غ. م)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1980.

19. منصور محمد اسماعيل، ادارة الموارد البشرية، مركز الامين للطباعة والنشر، صنعاء، 2005.

20. مهدي حسين زويلف، تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، مكتبة الرسالة، عمان، 1983.

21. نعمان شحادة، الاساليب الكمية في الجغرافية باستخدام الحاسوب، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.

22. Harry Johnson, a theoretical of economic nationalism in new and developing statsts, political science quarterly, 1988.

23. S. K Nath, balanced Growth in economic policy for Development pengium, modern economic, London, 1973.

الملحق (1)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين في الصناعات التحويلية في محافظة المتنى بحسب النوع والمهنة والفرع

الصناعي لعام 2014

التركيب المهني			عدد العاملين					الصناعات التحويلية
غير ماهرين	فنيون	اداريون	%	مجموع	%	اناث	%	

288	203	577	100	1068	34,5	368	65,5	700	الصناعات الغذائية
—	192	8	100	200	75	150	25	50	صناعة المنسوجات والالبسة
42	1184	374	100	1600	0,4	5	99,6	1595	صناعة الخشب والاثاث
175	533	211	100	919	39,4	362	60,6	557	الصناعة البتروكيمياوية وتصفية النفط
5364	4130	1294	100	10788	7,6	819	92,4	9969	الصناعات الانشائية
116	284	—	100	400	1	4	99	396	صناعة المنتجات المعدنية
25	160	—	100	185	—	—	100	185	الصناعات التحويلية الاخري
6010	6686	2464	100	15160	11,3	1708	88,7	13452	المجموع

المصدر : عمل الباحثان اعتماداً على :-

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء في محافظة المثنى ، الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة عام 2014.
- جمهورية العراق، وزارة الصحة ، دائرة الصحة في المثنى ، شعبة الرقابة الصحية ، بيانات غير منشورة 2014.
- جمهورية العراق، وزارة الصناعة، مكتب التنمية الصناعية في المثنى، الادارة، بيانات غير منشورة، 2014.
- الدراسة الميدانية لعام 2014 .

الملحق (2)

المتغيرات المؤثرة في التركيب الاقتصادي القوى العاملة في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية لعام

2014

الخدمات الصحية	الحالة التعليمية	الحالة الزوجية	الخصوبة السكانية	اسهام المرأة في العمل	دخل الأسرة أكثر 750 الف دينار	الوحدات الادارية
-------------------	------------------	----------------	---------------------	--------------------------	----------------------------------	------------------

250	11130	294	194,3	100	72	م. ق السماوة
2	1354	23	191,4	10	9	ن. السوير
25	3682	147	116,2	27	41	م. ق الزمينة
4	868	34	200	7	7	ن. المجد
13	656	34	187,1	19	13	ن. الوركاء
3	403	32	180,7	10	6	ن. النجمي
5	698	29	200	7	4	ن. الهلال
3	300	20	266,6	1	5	م. ق السلطان
0	100	7	200	1	2	ن. بصية
46	1460	85	111,7	15	23	م. ق الخضر
1	508	12	250	5	3	ن. الدراجي
352	21156	717	168,2	202	185	المحافظة

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:-

الملاحق (7، 10، 12، 13، 14).

الملحق (3)

التوزيع الجغرافي للمتغيرات المستقلة المؤثرة على حجم القوى العاملة الصناعية في محافظة المثنى بحسب الوحدات الادارية

مع قيم الدرجة المعيارية (zy) والحجم المتوقع للقوى العاملة (Pre) لعام 2014

	y	x1	x2	x3	x4	x5	x6	Zy	PRE1
1	1167.00	1895.00	192.00	288.00	280.00	81.00	583.00	2.98531	769.153
2	302.00	1492.00	304.00	193.00	266.00	72.00	283.00	2.11945	305.322

3	184.00	173.00	70.00	95.00	85.00	30.00	14.00	- 34603	187.054
4	165.00	446.00	191.00	103.00	118.00	50.00	185.00	- 59552	169.503
5	83.00	106.00	131.00	68.00	77.00	156.00	76.00	- .41941	75.215
6	83.00	168.00	157.00	103.0	114.0	540.00	91.00	.27034	87.131
7	80.00	119.00	135.00	87.00	72.00	195.00	66.00	-.43409	79.451
8	75.00	90.00	103.00	56.00	59.00	165.00	44.00	-.87435	74.332
9	40.00	181.00	146.00	143.00	160.00	310.00	121.0	.53450	52.514
10	25.00	135.00	136.00	110.0	86.00	280.00	75.00	-.24330	25.00
11	3.00	127.00	128.00	89.00	82.00	196.00	68.00	-.40474	3.00

توزيع قيم معامل الارتباط البسيط (r) بحسب المتغيرات المستقلة المؤثرة على حجم القوى العاملة الصناعية

		y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
Pearson correlation	Y	1.000	.894	.946	.952	.983	.750	.975
	X1	.994	1.000	.939	.948	.975	.747	.966
	X2	.946	.939	1.000	.841	.941	.520	.878
	X3	.952	.946	.841	1.000	.920	.825	.957
	X4	.983	.975	.947	.920	1.000	.708	.949
	X5	.750	.747	.520	.825	.708	1.000	.815
	X6	.975	.966	.878	.957	.949	.815	1.000
Sig (1-tailed)	Y	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	X1	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	X2	.000	.000	.000	.000	.000	.011	.000
	X3	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000
	X4	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000
	X5	.000	.000	.011	.000	.000	.000	.000
	X6	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000

N	Y	1g						
	X1	1g						
	X2	1g						
	X3	1g						
	X4	1g						
	X5	1g						
	X6	1g						

قيم معامل ارتباط بيرسون البسيط للمتغيرات المستقلة المؤثرة في حجم القوى العاملة الصناعية

Model	R	R. Square	Adjusted R Square	Std. Error of the estimate
1	.991 ^a	.982	.977	2.56474

الملحق (4)

مخرجات الحاسبة الالكترونية

Correlations

		عدد المؤسسات	عدد العمال	قيمة الاجور	الانتاج	المستلزمات	القيمة المضافة	المساحة الحضرية	عدد السكان	الدخل القومي	دخل الفرد
عدد المؤسسات	Pearson Correlation	1	-.013	.477	.393	.595	.382	.608	.696	.546	.290
	Sig. (2- tailed)	.	.979	.279	.384	.159	.398	.147	.083	.205	.529
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
عدد العمال	Pearson Correlation	-.013	1	.203	.468	.250	.476	.186	-.160	.187	-.101
	Sig. (2- tailed)	.979	.	.662	.290	.589	.280	.689	.732	.688	.830
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
قيمة الاجور	Pearson Correlation	.477	.203	1	.936 ^(**)	.961 ^(**)	.931 ^(**)	.976 ^(**)	.895 ^(**)	.967 ^(**)	.871 ^(*)
	Sig. (2- tailed)	.279	.662	.	.002	.001	.002	.000	.007	.000	.011
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الانتاج	Pearson Correlation	.393	.468	.936 ^(**)	1	.923 ^(**)	1.000	.928 ^(**)	.717	.911 ^(**)	.672
	Sig. (2- tailed)	.384	.290	.002	.	.003	.000	.003	.070	.004	.098
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
المستلزمات	Pearson Correlation	.595	.250	.961 ^(**)	.923 ^(**)	1	.916 ^(**)	.956 ^(**)	.869 ^(*)	.902 ^(**)	.740
	Sig. (2- tailed)	.159	.589	.001	.003	.	.004	.001	.011	.005	.57
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
القيمة المضافة	Pearson Correlation	.382	.476	.931 ^(**)	1.000 ^(**)	.916 ^(**)	1	.923 ^(**)	.707	.908 ^(**)	.666
	Sig. (2- tailed)	.398	.280	.002	.000	.004	.	.003	.076	.005	.102
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
المساحة الحضرية	Pearson Correlation	.608	.186	.976 ^(**)	.928 ^(**)	.956 ^(**)	.923 ^(**)	1	.917 ^(**)	.985 ^(**)	.800 ^(*)
	Sig. (2- tailed)	.147	.689	.000	.003	.001	.003	.	.004	.000	.031
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
عدد السكان	Pearson Correlation	.696	-.160	.895 ^(**)	.717	.869 ^(*)	.707	.917 ^(**)	1	.902 ^(**)	.861 ^(*)
	Sig. (2- tailed)										

	Sig. (2-tailed)	.083	.732	.007	.070	.011	.076	.004	.	.005	.013
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الدخل القومي	Pearson Correlation	.546	.187	.967 ^(*)	.911 ^(*)	.902 ^(*)	.908 ^(*)	.985 ^(*)	.902 ^(*)	1	.845 ^(*)
	Sig. (2-tailed)	.205	.688	.000	.004	.005	.005	.000	.005	.	.017
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
دخل الفرد	Pearson Correlation	.290	-.101	.871 ^(*)	.672	.740	.666	.800 ^(*)	.861 ^(*)	.845 ^(*)	1
	Sig. (2-tailed)	.529	.830	.011	.098	.057	.102	.031	.013	.017	.
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
رأس المال	Pearson Correlation	.370	.446	.949 ^(*)	.998 ^(*)	.927 ^(*)	.998 ^(*)	.930 ^(*)	.730	.917 ^(*)	.709
	Sig. (2-tailed)	.413	.316	.001	.000	.003	.000	.002	.063	.004	.075
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
اطوال الطرق	Pearson Correlation	.594	-.163	.862 ^(*)	.638	.833 ^(*)	.626	.830 ^(*)	.954 ^(*)	.816 ^(*)	.910 ^(*)
	Sig. (2-tailed)	.160	.727	.013	.123	.020	.133	.021	.001	.025	.004
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الانتاج الزراعي	Pearson Correlation	-.630	.391	-.794 ^(*)	-.564	-.762 ^(*)	-.552	-.807 ^(*)	-.968 ^(*)	-.789 ^(*)	-.834 ^(*)
	Sig. (2-tailed)	.129	.386	.033	.188	.046	.199	.028	.000	.035	.020
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الاستهلاك الكهربائي	Pearson Correlation	-.390	.555	.287	.488	.127	.504	.242	-.063	.339	.188
	Sig. (2-tailed)	.387	.196	.533	.266	.786	.249	.601	.892	.457	.686
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
الاستهلاك الصناعي	Pearson Correlation	-.708	.464	-.683	-.474	-.679	-.462	-.753	-.918 ^(*)	-.722	-.680
	Sig. (2-tailed)	.075	.294	.091	.283	.094	.296	.051	.004	.067	.093
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7

الماء الصافي	Pearson Correlation	.187	-.154	.136	.134	.315	.125	.099	.146	-.040	-.068
	Sig. (2- tailed)	.689	.742	.772	.774	.492	.789	.833	.754	.931	.886
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
عدد المدارس	Pearson Correlation	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)	.(a)
	Sig. (2- tailed)
	N	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7

الملحق (5)

بنية الصناعات التحويلية في محافظة المثنى بحسب الصنف الصناعي والحجم والملكية لعامي
2010 و 2014

عام 2014							عام 2010							الصناعات التحويلية
الملكية			الحجم			عدد المنشآت	الملكية		الحجم			عدد المنشآت		
خا	عا	ص	كبيرة	متوسطة	صغيرة		%	خا	عا	ص	كبيرة		متوسطة	
193	7	3	—	197	18,8	200	192	7	3	—	196	18,9	199	
83	—	—	—	83	7,8	83	83	—	—	—	83	7,8	83	صناعة المنسوجات واللبسة الجاهزة
308	—	—	93	215	28,9	308	304	—	—	93	211	28,8	304	صناعة الخشب والاثاث
11	4	2	1	12	1,4	14	9	4	1	1	11	1,2	13	البتروكيمياوية وتنصيف النفط
196	3	51	—	148	18,7	199	192	3	19	11	165	18,4	195	الصناعات الانشائية
191	—	—	—	191	17,9	191	191	—	—	—	191	18,1	191	صناعة المنتجات المعدنية
70	—	—	—	70	6,5	70	70	—	—	—	70	6,6	70	الصناعات التحويلية الاخرى
1052	14	56	94	916	100	1065	1041	14	23	105	927	100	1055	المجموع

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

— جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، جداول الحاسبة الالكترونية، بيانات غير منشورة، لسنة 2010.

الدراسة الميدانية لعام 2014.

الملحق (6)

التوزيع العددي للسكان العاملون (المشتغلون) في محافظة المثنى بحسب البيئة والوحدات الادارية للمدة (2014-1997)

عام 2014						عام 1997						الوحدات الادارية
المحافظة		الريف		الحضر		المحافظة		الريف		الحضر		
عدد المشتغلين	عدد السكان											
767	3088	144	632	623	2456	37137	159363	12441	36014	24696	123349	م.ق السماوة
83	360	79	344	4	16	6349	23377	6307	23251	42	126	ن. السوير
302	1232	66	416	236	816	17050	68887	5834	25103	11216	43784	م.ق الرميثة
83	360	75	328	8	32	6024	24173	5655	22343	369	1830	ن. المجد
184	832	176	800	8	32	12091	52198	11906	51299	185	899	ن. الوركاء
80	320	76	304	4	16	5522	19722	5393	19161	129	561	ن. النجمي
75	304	69	280	6	24	4187	16503	3897	15038	290	1465	ن. الهلال
25	88	—	(*)	25	88	3293	9251	2839	7218	454	2033	م.ق السلطان
3	16	—	(*)	3	16	717	2374	615	1952	102	422	ن. بصية
165	768	51	376	114	392	11488	44719	7272	25686	4216	19033	م.ق الخضر
40	160	36	144	4	16	4143	16258	3393	13891	750	2367	ن. الدراجي
1807	7528	772	3624	1035	3904	108001	436825	60623	240956	47378	195869	المجموع

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (31)، بيانات غير منشورة.

- الدراسة الميدانية لعام 2014، المحور الاول.

(*) عدم وجود سكان ريف في مركز قضاء السلطان وناحية بصية.

الملحق (7)

توزيع السكان والقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب النوع والوحدات الادارية لمحافظة المثنى لعامي 1997 و 2014

القوى العاملة 2014			سكان عام 2014			القوى العاملة 1997			سكان 1997			الوحدات الادارية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
767	100	667	3088	1463	1625	37137	3974	33136	159363	81358	78005	م. ق السماوة
83	10	73	360	177	183	6349	679	5670	23377	22201	1176	ن. السوير
302	27	275	1232	524	708	17050	1122	15928	68887	35590	33297	م. ق الرميثة
83	7	76	360	174	186	6024	773	5251	24173	12517	11656	ن. المجد
184	19	165	832	401	431	12091	749	11342	52198	26981	25217	ن. الوركاء
80	10	70	320	158	162	5522	291	5231	19722	10205	9517	ن. النجمي
75	7	68	304	145	159	4187	441	3746	16503	8709	7794	ن. الهلال
25	1	24	88	40	48	3293	446	2847	9251	4712	4539	م. ق السلطان
3	1	2	16	11	5	717	8	709	2374	1165	1209	ن. بصبية
165	15	150	768	382	386	11488	620	10868	44719	23242	21477	م. ق الخضر
40	5	35	160	77	83	4143	224	3919	16258	8555	7703	ن. الدراجي
1807	202	1605	7528	3552	3976	108001	9303	98698	436825	224841	211984	مجموع المحافظة

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (31)، بيانات غير منشورة.
- الدراسة الميدانية لعام 2014، المحور الثاني.

الملحق (8)

التوزيع العددي للسكان والناشطين اقتصادياً في محافظة المثنى للفئة العمرية (15- 64) بحسب
البيئية والوحدات الادارية على وفق تعداد عامي 1997 و 2014

2014						1997						الوحدات الإدارية
الناشطين اقتصادياً			عدد السكان			الناشطين اقتصادياً			عدد السكان			
مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	مجموع	ريف	حضر	
480	59	421	1700	476	1224	33583	7235	26348	76326	17250	59076	م. ق السماوة
63	61	2	195	189	6	4601	4578	23	11221	11165	56	ن. السوير
286	65	221	665	206	459	11646	4193	7453	34972	12590	22382	م. ق الرميثة
72	66	6	194	180	14	3798	3579	219	11907	10954	953	ن. المجد
150	146	4	415	398	17	7659	7536	123	25444	24935	509	ن. الوركاء
57	56	1	160	157	3	3660	3597	63	9267	8989	278	ن. النجمي
57	53	4	158	147	11	2445	2256	189	7641	6953	688	ن. الهلال
21	-	21	48	*	48	2522	2270	252	5043	3934	1109	م. ق السلمان
3	-	3	8	*	8	484	416	68	1170	959	211	ن. بصية
147	87	60	361	199	162	7532	4241	3291	21338	12269	9069	م. ق الخضري
32	27	5	85	76	9	2714	2318	396	7755	6623	1132	ن. الدراجي
1368	620	748	3989	2028	1961	80644	42219	38425	212084	116621	95463	مجموع المحافظة

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (21)، بيانات غير منشورة.
- الدراسة الميدانية لعام 2014، المحور الاول.
- (*) عدم وجود سكان ريف في مركز قضاء السلمان وناحية بصية.

الملحق (9)

التوزيع المكاني لفروع الصناعة في محافظة المثنى بحسب عدد المنشآت والعاملين فيها والوحدات الإدارية لعام 2014

المجموع		ق. الخضر		ق. السلطان		ق. الرميثة		ق. السماوة		الاقتصادية الصناعات التحويلية
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
										الصناعات الغذائية
100	200	20	40	-	-	31,5	63	48,5	97	عدد المنشآت
100	1068	21,2	225	-	-	25,7	275	53,1	568	عدد العاملين
										صناعات المنسوجات واللبسة الجاهزة
100	83	16,8	14	3,6	3	37,3	31	42,3	35	عدد المنشآت
100	200	20	40	2,5	5	32	64	45,5	91	عدد العاملين
										صناعة الخشب والاثاث
100	308	11,7	36	-	-	19,8	61	68,5	211	عدد المنشآت
100	1600	14,1	224	-	-	23,8	381	62,1	995	عدد العاملين
										البتروكيماوية وتصفية النفط
100	14	7,2	1	50	7	14,3	2	28,5	4	عدد المنشآت
100	919	2,7	25	13,6	125	5,4	50	78,3	719	عدد العاملين
										الصناعات الانشائية
100	199	24,6	49	1,5	3	26,6	53	47,3	94	عدد المنشآت
100	10788	7,4	800	2,3	250	6,1	650	84,2	9088	عدد العاملين
										صناعة المنتجات المعدنية
100	191	18,4	35	0,5	1	27,7	53	53,4	102	عدد المنشآت
100	400	6	24	1,5	6	37,5	150	55	220	عدد العاملين
										الصناعات التحويلية الاخرى
100	71	14,3	11	-	-	28,5	20	57,3	40	عدد المنشآت
100	185	16,2	30	-	-	21,6	40	62,2	115	عدد العاملين
										المجموع
100	1066	17,4	186	1,4	14	26,5	283	54,7	583	عدد المنشآت
100	15160	9,1	1368	2,5	386	10,6	1610	77,8	11796	عدد العاملين

المصدر: عمل الباحثان اعتماداً على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء المثنى، بيانات غير منشورة، 2013.
- الدراسة الميدانية للعام 2014.

الملحق (10)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب الحالة العملية والبيئة لعامي 1997 و 2014

2014			1997			الحالة العملية
مجموع%	ريف%	حضر%	مجموع%	ريف%	حضر%	
5,5	2,5	7,7	5,8	6,7	4,8	صاحب العمل
26,7	32,1	22,5	42,6	48,6	34,8	يعمل لنفسه
50,9	35,2	62,5	44,4	34,4	57,5	يعمل بأجر
16,9	30,2	7,3	7,2	10,3	2,9	يعمل لدى الأسرة
100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على الملحق (11).

الملحق (11)

التوزيع العددي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة العملية لعامي 1997 و 2014

2014			1997			الحالة العملية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
53	8	45	6354	195	6159	صاحب عمل
402	126	276	41024	1384	39640	يعمل لنفسه
1066	445	621	50007	5705	44302	يعمل بأجر
286	193	93	10616	2019	8597	يعمل لدى الأسرة
1807	772	1035	108001	9303	98698	المجموع(*)

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (37)، بيانات غير منشورة.

- الدراسة الميدانية لعام 2014.

(*) تم طرح حقلي (غير مبين، عاطلون لم يسبق لهم العمل) من المجموع.

الملحق (12)

التوزيع العددي للإناث العاملات بعمر (12 سنة فأكثر) في محافظة المثنى بحسب الحالة الزوجية
والوحدات الادارية لعامي 1997 و 2014

2014					1997					الوحدات الادارية
المجموع	ارملة	مطلقة	متزوجة	لم تتزوج	المجموع	ارملة	مطلقة	متزوجة	لم تتزوج	
591	37	12	294	248	50110	4360	551	25055	20144	م. ق السماوة
50	5	3	23	19	17815	1550	196	8907	7162	ن. السوير
319	33	3	147	136	25421	1271	127	14210	9813	م. ق الرميثة
68	8	2	34	24	8491	730	51	4492	3218	ن. المجد
83	9	4	34	36	19258	1729	39	9602	7888	ن. الوركاء
55	4	3	32	16	7221	657	65	3668	2831	ن. النجمي
52	3	3	29	17	6113	593	37	3160	2323	ن. الهلال
36	3	2	20	11	3217	95	5	2100	1017	م. ق السلطان
12	1	—	7	4	884	97	5	380	402	ن. بصية
208	33	10	85	80	14648	1274	161	7325	5888	م. ق الخضري
29	4	3	12	10	7716	671	85	3858	3102	ن. الدراجي
1503	140	45	717	601	160894	13125	1314	82778	63677	المحافظة

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

- جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، (محافظة المثنى)، جدول (23)، بيانات غير منشورة.
- الدراسة الميدانية لعام 2014.

الملحق (13)

التوزيع العددي للقوى العاملة بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة التعليمية لعام 1997

النوع			الحالة التعليمية
المجموع	إناث	ذكور	
45145	4869	40276	أمي
1405	125	1280	يقرأ فقط
25300	1787	23513	يقرأ ويكتب
21951	1220	20731	شهادة ابتدائية
6300	402	5898	شهادة متوسطة
2749	565	2184	شهادة اعدادية
2200	140	2060	مدارس مهنية
1550	110	1440	دبلوم
1151	60	1091	بكالوريوس

250	25	225	شهادات عليا
108001	9303	98698	المحافظة

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة المثنى، جدول (29)، بيانات غير منشورة.

الملحق (14)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة التعليمية لعام 1997

النوع			الحالة العلمية
المجموع%	الاناث%	الذكور%	
41,8	52,3	40,8	امي
1,3	1,3	1,3	يقرا فقط
23,5	19,2	23,8	يقرا ويكتب
19,5	13,2	21	شهادة ابتدائية
5,9	4,3	5,9	شهادة متوسطة
2,7	6,3	2,3	شهادة اعدادية
2,4	1,5	2,2	مدارس مهنية
1,5	1,3	1,4	دبلوم
1,1	0,6	1,1	بكالوريوس

0,3	0,03	0,2	شهادات عليا(*)
100	100	100	المجموع

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على الملحق (15).

(*) شهادات عليا وتشمل (الدبلوم العالي ، ماجستير ، دكتوراه، اعلى شهادة اختصاص) .

الملحق (15)

التوزيع العددي للقوى العاملة بعمر (10 سنوات فأكثر) في محافظة المثنى بحسب النوع والحالة التعليمية لعام 1997

النوع			الحالة التعليمية
المجموع	إناث	ذكور	
45145	4869	40276	أمي
1405	125	1280	يقرأ فقط
25300	1787	23513	يقرأ ويكتب
21951	1220	20731	شهادة ابتدائية
6300	402	5898	شهادة متوسطة
2749	565	2184	شهادة اعدادية
2200	140	2060	مدارس مهنية

1550	110	1440	دبلوم
1151	60	1091	بكالوريوس
250	25	225	شهادات عليا
108001	9303	98698	المحافظة

المصدر: عمل البحث اعتماداً على:-

جمهورية العراق، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997، محافظة المثنى، جدول (29)، بيانات غير منشورة.